

۱۱۴۶۸

۱۲۱۶۹

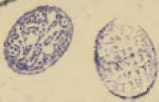


بسم الله الرحمن الرحيم ولا اله الا الله

الرضاع كالنكاح فيجب تحريم النكاح كما يستتبعه حرمانها
بمستفظة برسالة ابي عبد الله ومن بين ادلة تحريم النكاح
في حرمة كراهية الدم لو اختلفت لولا انما في الرضاعة وادله
والحرمان ونزاهة الفرقان عن النكاح يحرم من الرضاع ما يحرم من النكاح
اي من جهة ما يحرم بالنسب ومن النكاح من جهة ما يحرم بالنسب
فان شئنا ما كانا نرضع لرضعت غدا مملوكا لها من لبنها حتى تفسد
ان يبعدها ففصلت ما بيننا من الرضاعة حرم عليها بيعها واكرمتها فان قال
السراويل ما يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ومن النسب من جهة
ابيعادها ما كان ذلك كمالا من الرضاعة ولا اخته ولا غمته فانما اذا
عققت وقال كل يحرم من النسب ما يحرم من الرضاع حيث يظهر من الروايتين عدم
قضية يحرم من الرضاع اه بالنكاح برقيم غيره ما يحرم ولا ينفذ في النسب كالحكم
والبيع وغيرهما كما هو ظاهر اية ضرورة ان ما يحرم اعم من يحرم الظاهر في خصوص
النكاح وقيل ان الرضاعة لا تعتبر في الرضاع انما تعتبر شرعا فيمن الرضاعة
الاصح انما اذا لم يكن هناك ولد في النكاح فاحتمل ان قضية عدم النكاح
الحكمة انما تقرر بسبب الرضاعة فلا تملك في حقيقة وعودته كاحالة عدم حرم
تقتصر عدم عروض ما يحرم بسببه ولا يعارض ما يحرم قبل العقد

الحكم

٢٧١



النكاح في حرمة العقد بسبب عن النكاح في حرمة الرضاع انما شرع بانه
في بقائه ما من في النكاح في حرمة ولان في النكاح في جوارها ما يحرم من العقد
شرعا كما هو الحال الصريح انما اذا ملك في حرمة خارجا ولو ملك في بعضه
من قيوده وعودته ولا يملك لصلاته عدم اشتراط ما ملك في جوارها في النكاح
العلم بين النكاح برسالة ابي عبد الله عدم اشتراط ما ملك في جوارها في الرضاع
مقتضى ومقتضى الرضاع غير مقتضى لعدم اعتبار ما ملك في جوارها في الرضاع
لعدم النكاح من حيث ان فاقده ما لم يعلم ان رضى في النكاح في جوارها
عبارته في نكاحه وان كان ما لم يعلم ان رضى في النكاح في جوارها
ولذلك قطع لهذا الامر في النكاح حيث ان اطلقت عنها الباب انما يحرم
ان الرضاع كالنكاح في السبب لفتن لا بعد بيان ما هو السبب منه فيظهر ان
فيما كانا يشهد بذلك ما رواه في النكاح من روى البعض في حديث قال ثبت
ابا جعفر عن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فترك ذلك قال
كل امرئ ارضعت من لبن فحلبها ولا ترضع لغيري من جارية لو علمت ذلك الذي
رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث سئل عن تفسير الرضاعة انظر في ذلك غيرنا في النكاح
والدليل ما يحتاج منه الى التفسير الذي هو عبارة عن كسف القناع وقدره
الادام ما كان ذلك حيث خبره ولم يقرر لنا في غير ما يحتاج الى التفسير فافهم
يخرج قولنا بجمعهم وليس لادامه لرواه فيقال في التفسير البيان فاطلقت

من ظهورها في اعم حرمة مصادفها وكذا التيقن من حرمة نفسها فلا تفسد حرمة
النكاح في حرمة العقد بسبب عن النكاح في حرمة الرضاع انما شرع بانه
في بقائه ما من في النكاح في حرمة ولان في النكاح في جوارها ما يحرم من العقد
شرعا كما هو الحال الصريح انما اذا ملك في حرمة خارجا ولو ملك في بعضه
من قيوده وعودته ولا يملك لصلاته عدم اشتراط ما ملك في جوارها في النكاح
العلم بين النكاح برسالة ابي عبد الله عدم اشتراط ما ملك في جوارها في الرضاع
مقتضى ومقتضى الرضاع غير مقتضى لعدم اعتبار ما ملك في جوارها في الرضاع
لعدم النكاح من حيث ان فاقده ما لم يعلم ان رضى في النكاح في جوارها
عبارته في نكاحه وان كان ما لم يعلم ان رضى في النكاح في جوارها
ولذلك قطع لهذا الامر في النكاح حيث ان اطلقت عنها الباب انما يحرم
ان الرضاع كالنكاح في السبب لفتن لا بعد بيان ما هو السبب منه فيظهر ان
فيما كانا يشهد بذلك ما رواه في النكاح من روى البعض في حديث قال ثبت
ابا جعفر عن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فترك ذلك قال
كل امرئ ارضعت من لبن فحلبها ولا ترضع لغيري من جارية لو علمت ذلك الذي
رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث سئل عن تفسير الرضاعة انظر في ذلك غيرنا في النكاح
والدليل ما يحتاج منه الى التفسير الذي هو عبارة عن كسف القناع وقدره
الادام ما كان ذلك حيث خبره ولم يقرر لنا في غير ما يحتاج الى التفسير فافهم
يخرج قولنا بجمعهم وليس لادامه لرواه فيقال في التفسير البيان فاطلقت

بقيده وعودته في مصادفها كذا التيقن من حرمة نفسها فلا تفسد حرمة
النكاح في حرمة العقد بسبب عن النكاح في حرمة الرضاع انما شرع بانه
في بقائه ما من في النكاح في حرمة ولان في النكاح في جوارها ما يحرم من العقد
شرعا كما هو الحال الصريح انما اذا ملك في حرمة خارجا ولو ملك في بعضه
من قيوده وعودته ولا يملك لصلاته عدم اشتراط ما ملك في جوارها في النكاح
العلم بين النكاح برسالة ابي عبد الله عدم اشتراط ما ملك في جوارها في الرضاع
مقتضى ومقتضى الرضاع غير مقتضى لعدم اعتبار ما ملك في جوارها في الرضاع
لعدم النكاح من حيث ان فاقده ما لم يعلم ان رضى في النكاح في جوارها
عبارته في نكاحه وان كان ما لم يعلم ان رضى في النكاح في جوارها
ولذلك قطع لهذا الامر في النكاح حيث ان اطلقت عنها الباب انما يحرم
ان الرضاع كالنكاح في السبب لفتن لا بعد بيان ما هو السبب منه فيظهر ان
فيما كانا يشهد بذلك ما رواه في النكاح من روى البعض في حديث قال ثبت
ابا جعفر عن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فترك ذلك قال
كل امرئ ارضعت من لبن فحلبها ولا ترضع لغيري من جارية لو علمت ذلك الذي
رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث سئل عن تفسير الرضاعة انظر في ذلك غيرنا في النكاح
والدليل ما يحتاج منه الى التفسير الذي هو عبارة عن كسف القناع وقدره
الادام ما كان ذلك حيث خبره ولم يقرر لنا في غير ما يحتاج الى التفسير فافهم
يخرج قولنا بجمعهم وليس لادامه لرواه فيقال في التفسير البيان فاطلقت

الحكم

سبحك انت زوج ابنة زوجه خالي لا جد ما سئلت من ما يؤمن ان تقول
 امرته من قبلين الفخر لا غير فقلت ان ابنته ليست ابنة المرنه التي كنت
 له ابنة خيرا فقلت ان كنت عثر متفرقات ما قدر لك من تركك في موضع
 بأكث حيث ان يخرجك لولم يكونا ظاهرين في ان التزوايا لم يخط خصوص
 حرمة تزويج الاب فلهذا في انه بعد خطه حرمة تزويج غيره او تزويج غيره
 ما يلزم كونهما بقاءا او لولا حقيقة فذلك المستبعد في التزويج
 بباطل حرمة تزويجها لاني اطلقه وليس في تزويجها جميع ما يحكم بباطل
 تزويجها فان قيل ان السؤال عن جواز تزويج حرمة يوجب صرف وجه الاطلاق
 الى ان التزويج يخط حرمة لا قدر من كنه خطا متعينا ومعد لولا ذلك
 بالطلاق بل لا بد من الرجوع في غير ذلك الى الاصول فما صار اليه بعض القول
 عدم المنزلة فخطه وذهل حسان ان مجرد تزويج غير الواقع منزلة تقصير ان
 مشد في جميع ما له بولائه وولادته وولادته في الدار وقد عرفت ان
 ان كنه ذلك الدخ في خصوص ما يخطه تزويجها على سبيل عدم
 بين اللوازم والملازمات واقعا غير مقتض لعدم الانفكاك منها تزويج
 فافترض انه لا دلالة في الاخبار المطلقة على حرمة امرته بالرضاع اذا حدث بسببه
 لها الرضا والعداوين المحرمة بالنسبة لادم والبنت والاخت ولان لا دلالة
 اصلها في حرمتها اذا لم يحدث بسببه لها الرضا وان حدث ما يصادفها

وفي

من الغاوين كما في النسخ او الاخت من الدم وام البطلان البنت واخت الأب
 وغير ذلك مما لا يكاد يخلو منه تلك الغاوين خاصة وقد انكرت بسببه
 فيسلم بما في عدم المنزلة لشرحه من جملة كثيرة بسبب حدوث عدوان
 مصادف لادخاله وبين المحرمة غير من غير فيمن محرمة بحدوث احداهما
 مثلا حبس الرضا اخت الفخر لادخاله صارت عنه ولزمه وهي مصادفة
 صادقة عليها وكذا امره وجدا له من صحت جدات ولزمه من ابية وجبة له
 من ابية ام الدب لوجده فيصادف كل منهما بمقتضا لما يحرم عليه من الدم والعدة
 وكذا عنه لمصادفة عنه اب الولد مع عنه الى غير ذلك مما لا يسع وعرض
 لعدم نشر حرمة اليها وكفاية لصلته وعدمه مع عدم الرضا عليه وقد عرفت عدم
 دلالة الاخبار الدخ في النشر فخصيص ما اذا حدث بالرضاع من بعد العداوين
 بالنسبة ثم انه لا بد في النشر في امره في المصنعة والرضاع والذين يقع الكلام
 في عدت مقامات المقام الاول يعتبر في المصنعة المحيية فلا يعتد بالرضاع
 بدورهما مع المشهور بل لا يترتب حكمه فحدث صرح لادخاله وليس في خبر
 وبما استدلل عليه بظواهر الحديث واجابتم الله ان الرضا في ان الرضا في ان
 الاخبار الموقوفة على المحرمة ومنها الرواية المفسرة كذا امرته ارضعت وقد
 استقر بعدم اعتبار الرضا في النشر اجماعا على من المالك وتوهم ان نشر
 الرضا عدم اعتبار الرضا والمباشرة لا يوجب عدم اعتبار الرضا ايضا بل لا

الارضاع في كل منهما ما حدثت له لظهور الارضا في اعتبار كل منهما بل لا يظور
 في اعتبار خصوص الرضا في الجمع مع عدم اعتبار فدلالة له مع اعتبار
 يرتفع على الرضا ولا قرينة على كونه كناية عن اعتبار المحرمة الموقوفة عليها
 الرضا في رتبته لولا ذلك ولا بد لزام على اعتبار المحرمة عديمة لم يلزم من
 قيام الرضا عدم اعتبار الرضا في عدم اعتبار الدان كنه من عدم اعتبار
 وعدم اعتبار ما ملزمه كما كنه من اعتباره واعتباره وقد استدلل على اعتبار
 بان بعض فروع الارضا في الميتة خارج عن المصنعة مشروطة وانما حكم
 الرضا في المصنعة المطلق الى غير ذلك فحدثت قوله واحد كما وادركت فيثبت
 عدم النشر في هذا القول بالية ويجب التمسك بغيره في الفروض الداخلة تحت الاطلاق فيتم
 بها لعدم الفرض وقت هذا الرضا بان ثبت التيمم في الفروض الداخلة تحت اية التيمم
 ولحق الفرض الخارج منه بعدم القول بالفرض وان كان يمكن الدان غاية الامر
 وقوع التعارض بباطل عدم القول بالفرض من ابي التيمم والتجديد في الرجوع
 الى اولى الداهية والاصول المختصة بقبول اعظم القول قلت لا ينبغي عليك
 لانه لا يكاد يقع التعارض بين اليتين بل كنه ان اية التيمم اما كنه في دلالتها
 طبع لية التيمم حيث صدر فيها ما حرم في آية وقد حرم برلالتها المطاوعة والاد
 لزامة الفروض الداخلة تحت الاطلاق ومما ربه منه ما سأل لانه لا يقول بالفرض
 انه لا يفرض في المقام الثاني يعتبر في الرضا ان كنه الرضا في الرضا

وفي

ونفرضه انما في حكم المالك برعن التذكرة وعرض الارضا عليه وبطل عديتها
 الى المصنعة المبر عن ابي عبد الله لارضاعه بغير نظام ومثله رواية عمار بن
 عنه بزيادة قوله جعلت فداك وما الفظام بل كنه الذين في الرواية عديتها
 ورواية عبد الملك الرضا في كنهين قبر الفظام ولا يخفى ان هذا الفظام هو
 الانقطاع عن الارضا في خبره لا لغيره بل كنهين في رواية عمار بن عديتها
 من كون قبر الفظام في رواية عبد الملك عطف بيان لادخاله بغيره وان كنه لولم
 كنه فانه المرجح لدخول رامين كون الارضا في قبر الفظام وكنه في كنهين
 فلا اعتداد بالارضا في كنهين وقبر الانقطاع بمره فبها ولولم يرد
 ملك الدان ابن جنيد ولعله لرواية داود بن الحصين وهي لا تعلق الارضا
 ومما لفته اخبار الباب غيرت به لان يستدل بها ولعلها لا تستلزمه الى طلق
 بعض الاخبار بغير لزوم القية بالرواية التي عارضها الاصاب ثم انه حكى عن ابي
 الصديق وابن زهر وابن حمزة عمار بن كنه الارضا في قبر الفظام ولما الرضا ايضا
 تمسكنا بظواهر الارضا في قبر الفظام انما الفظام ولما الرضا في قبر الفظام
 الدليل في بيان المصنوع الى الذين في الفظام من كان منه الارضا في الارضا في
 لا يكاد يثبت لية ولما الرضا في الفظام وليس في ابن كنه كنه في غير ذلك
 المقام الثالث يعتبر في اللبن امر الدول كونه باقيا قرا خاصا بغيره
 فانه من الدواب فتر من ذلك في المكفر بالرضعة الواحدة فانه لا يفرق بطلانها

بما اذا كانت تامة فحقا لبعض العامة فالكفر بالمسيح وحقه بما يفطر الصائم والاداء
 الملائمة على اعتباره متواترة اما لا للقطع بصدر بعضنا كثرنا واحدا فحقها
 مصفيا ثم ان الاجاب تبعا لاجاب باب قد قررنا ذلك كذا فلهذا نقدرنا
 بالدر والزيان والعدد الاول فلهذا قد خلت لربنا بالعلم واشتد
 العلم كذا فينا من الحجة برادع عليه الدجاج والافكار به ستيفته منها صحة
 بن رب عن ابي عبد الله قلت ما يحرم من الرضاع قلت ما ثبت بالعلم واشتد
 العلم قلت يحرم عشر رضعات قطعا لا لانهما ثبتت بالعلم ولدت العلم وقد
 في بعض الدفعا رضى صحة جديدين زبارة وحسنه ما بين عيسى بابا بالعلم
 والدم لا كالحال فيه على تقدير احتمال المذمة منه ومن التقدير بابا بالعلم
 والعظم فلهذا يحصل ان بابا بالعلم والدم لا كثر في الحكم بالشر ولو لم
 يقطع بصدر اشتداد العلم واحالة عدم الاستداد غير جارية مع وجود العلم
 الدال على الشر من الاستداد بتركيب غير بعيد لئلا يلزم التقييد كما
 يحز اليوم شره من النبي امية فاجبة فلهذا عدم الامان من كذا في اية كذا
 يلزم تخصيصه به كذا كالحال في لزوم تقييده بالاستداد مع القطع بعدم
 فيها فانه قضية التوقيين بين اخبارها فيقيد المطلق اخباره باخبار الاستداد
 وانه ورد مورد الباب واحال وهو قيد الاستداد مودود في غاية البعد
 لا يخفى واما التوقيين بين اخبار التقديرات فان لم يسم الفقه كما فقهنا

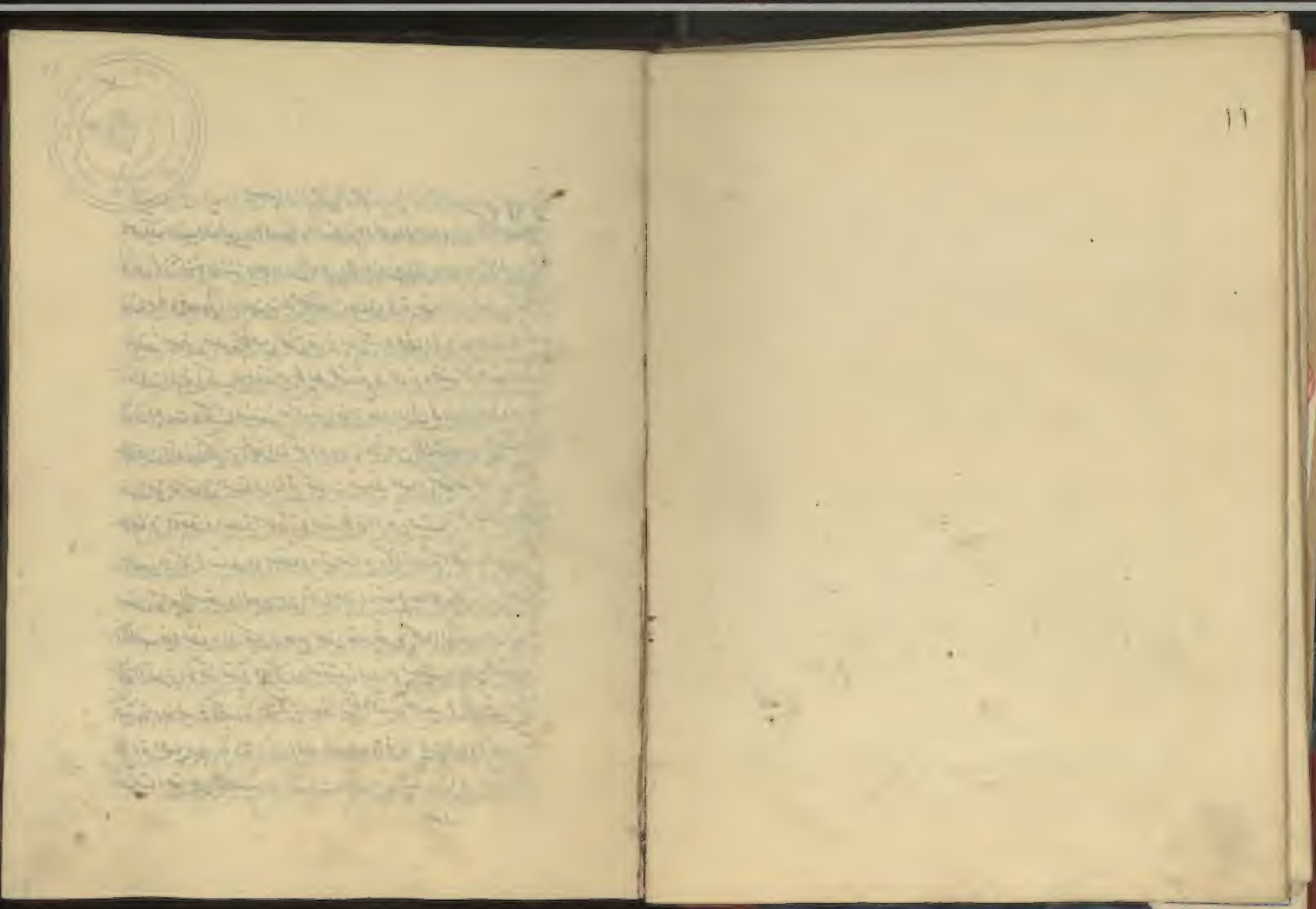
فاني

فاني واحد منها حصلكم بشر الحرة وان لم يكرز حصول الامرين واحالة عدم حصول
 من جهة بصدر المستفاد من دليلها برقضية المطلق في اخبارها حصولها كما مر انفا وان
 علم الانفكاك كما مرها من التقدير بالزمان والعدد ويكفي العلم به جازا بين التقدير
 والتقدير باحد ما يصح كما اذا علم لدفع المرض فلهذا عدم حصول الرضعات والاشهاد مع
 حصول الرضعات زمانا وعددا فحقها كالمستفاد من كذا كذا فلهذا في بان يكون
 احصا في دليله بالدرين بمطابق الدر وفي حقه الدفعا بمطابق الزمان والعدد
 بتقييد النفي في كل واحد ما اذا لم يكن هناك احدا لا يرضع وقضية الحكمين بغير حجة
 عند حصول احدهما وعدمه ولولم يعلم بعدم حصول غيره واما احكام تقييد العلم
 في الدنيات في القضية الاستثنائية في كل واحد منها بالنفي في الدفعا كذا كذا
 او اذا حصل التقديرات فبعد جدا لاي عد عليه العرف قطعا وكذا اقبال ان
 كذا التقدير بالدرين من الدفعا واما غير الدفعا في علم كذا العلم فلهذا عدم
 احصا حصوله لا ولوم العلم بعدم حصوله كذا يتحقق فيا اذا كان المرتضع رضعا
 بابا بربا له وروى عن عظمه وذلك لعدم ما يرجع مع اتحاد مساق اولها وعبارة بعض
 الخصوصيات في التقييد لغيره ما لاي سبب ان كذا الدفعا ولدت العلم في
 بن ربب المستدرة عليه فان السؤال عن تحريم عشر رضعات بذكره
 الرضاع بالدرين انما هو لاحكام كذا ذات الدر كذا سموة ناسرة فاجابه
 بعدم تحريمها لعدم كذا كذا واما التقديرات في المذمومة من الاجاب لانه يوم

وان العشر ليس يحرم والجد لا يرضع النشأ بالدرين الفضة عن ابوقه لا يحرم
 الرضاع الدال المجرى فقلت وما المجرى فالتام تترجى او ظهر تترجى او لم يظهر
 ثم رضى عشر رضعات يرضع البصبي وينام ومفهوم موثقة من بن زيد قال
 سئلت الصفاق عن العندم يرضع الرضعة والفتنة فقلت لا يحرم فقلت
 عليه حتى اكلت عشر رضعات فقلت اذا كانت متفرقة فلا ومفهوم رواية
 بن سلم عن ابي عبد الله ما قال لا يحرم من الرضاع الدال على العلم وان ثبت العلم
 او المرضة والرضعات والثالث حتى ملع عشر اذا كان عشر متفرقات فلهذا
 غير قاطعة لدن يارض بها الموثقة لما في رواية الفضة من ضعف السند كذا
 ابن سنان فلهذا كذا تضعيف من غير الضيف من مشايخ الرجال ما قبل وضو
 الفقيه من زيادة رواية الشيخ في ذلكا وهي مائة ثم رضى عشر رضعات والصدور
 السبق وخطب في الشيخ من الاحوال ان كذا الزيادة في تحقيقات محمد بن سنان
 اما وقع في سند التهذيب وسنن في سند الفقيه كذا مائة وسائر فيها ما في
 صحيح بن ربب عن الصفاق قلت فحرم عشر رضعات فقلت لا لانهما ثبتت بالعلم
 ولدت العلم وموثقة جديدين زبارة عن ابي عبد الله ما قال سمعته يقول عشر
 رضعات لا يحرم شيئا ولما في المفهوم من احوال الرادة الكرامة فيها كذا
 ما فيها مع عدم مقاديرها المخطوط مخطوطة مما اذا كانت صريحا كذا كذا
 نفي واحتمال القضية فيها كذا لغيره بعض اخبار العشر من بعض الامم فيه

ومستند بموثقة بن ربب سورة قال قلت لا يخفى في الرضاع قد يرضع
 لا يحرم الرضاع اقل من رضاع يوم وليلة او عشر رضعات متواليات من امر
 واحدة فمن قبل فلهذا عدم ولم ينص منها رضى امره فخرنا في ولا حاجة الى حجة
 سند ما ذكرنا في مورد الباب قدما وحديثا ولا يخفى ان مقتضى اطلاقها
 هو كذا في ما مر المتعارف من الرضاع في اليوم والليلة كذا وكذا وعدم اعتبار
 الدال على كذا رضى وكفاية الدال على رضى اخر وعدم اختلاف بينهما
 من الطعام بين رضعة فيا لا يرضع من شرب الماء في اللبن في اليوم
 وان المراد منها هو مقدار ما لا يرضع يوم وليلة يكفي التقييد ولم يغير
 الرضاع في ابتداء اليوم والليلة وانما في اتماء في اخر الدر واما التقديرات
 فيه فلهذا من الاجاب لا خدفت اخبار باب بن محمد بن محمد بن محمد
 ولله فلهذا لا دلالة في السنة وحصوله في الروايات واما
 القول ضعيف قبل لا يتقاضي الدفعا الدالة على عدم الشرنا من العشر
 فيها من الصحة سند والقرينة ولدت واستند المشهور اليها عند اختلاف الروايات
 لما فيها من الضعف سند بالكتابة والافكار والدر والصدور تقييد
 فلهذا لا يرضع والمقاومة كذا وروى كذا وكذا ومن اكثر الذين
 ان العشر وعن الشيخ والمحقق والفاضل في اكثر الكتب واكثر الذين
 وهو الذي لما تقدم من موثقة بن ربب سورة الدال بصراحته على ان العشر

وان



رسيل

نفس كماله والرضا بانفس الميز ليس الا بغير مضمونه ولا يكون انفسا مستانفا
على اعتبار المقارنة بقوله ولا يكونا اسراكم بكم بل بطلان كون كونه من
تراش دل بغيرهم كهم وسبق التحديد ان كونه من تراش او الجارة من تراش
غير صحيح لان المال بان لخصها الرضا ويرد عليه انه لا يمكن ان يكون من تراش حرا
بغيره لافيد المقارنة في كون المنى اللان يكون سبب الكفر تجارة ويكون من
تراش فلو دللنا على وجوب كون التجارة من تراش ولا يمكن في ان السبب
لعدم الكفر في عقد المكره هو العقد السابق والرضا والظاهر وثانيا منع كون التجارة
عجالة عن العقد بل انما كون عجارة من المكسب والمكسب ولا يمكن في تعقبا منه
الرضا بالعقد السابق وثالثا ما ناهى بعض من يخالف عدم صحة من ان دلالة على
كفر مضمونه لا تقطع الا بشئان في موطا لفظ وخرج الحق من جاعة من المفسرين
مضرورة عدم كون التجارة من تراش فلو اسرنا بطرفا من كونه وسبق كونه
الوجوب ليجوز من عدم العقد من تسليمه محضين با انهم لم يكونا قبيحة فانه افوى
لكونه وارادوا منها العيب في فسخ فيه وفي قوله تعالى وربكم الله في محرمكم انفسكم
رفع مقامه وقرئ سيدك في ذلك ايضا بالنبي استودع من عن امي تسعة منها ما
اسكر بها عليه وتقرئ الله سيدك بان قضية حكومة هذا الحديث على العورات
تخصيصها بالعقد الواقع عن طيب انفس وفروع العقد الواقع عن كره وقد
يصح الاستناد اليها في عقد المكره ونفوذها بعد الرضا ويرد عليه ما يفسد

ان

ست

ان اخبار الرضا ومهر اطرافه في نفوذ العقد حقيقة ليس لاجل حكومة هذا الحديث على العورات
بل انما ثبت اعتبارها بقوله لا يمكن ان يكونا اسراكم بكم بل بطلان كون كونه من
وحرمة اكل مال الغير من غير طيب نفسه بالاستناد من العورات بعد تعيين ما عرفت ان
الموثر انما هو العقد مع الرضا وان كل من العقد والرضا جزء العقد في غير فرق
من مقارنة الرضا، ولحقه عدم ما يدل على التقيد بها عرفت سابقا والما تقرر من
ان اقل الدلالة على رفع ما ناهى العورات والطلقات من السببية المستقلة
لولا التقيد كذلك ترفع ما ناهى التقيد من السببية ان قصده رتبة ان
او المستقاة منها بعد تقيد ما ان العقد جزء الدر فهو كونه في مضمونه
لعدمه عليه ان اوله الدلالة انما تمنع سقوطه في مقام الدعوى في فرضها
ما في رخص الدعوى على العباد لا يمنع في رخصه فذلك فسخه عما اذا كان في فسخه
ولذلك ان في رفع السببية ان قصده لم يمنع الدعوى على فسخه في فسخه وقد
يفسر هذا القول بالما ذل لانهم صرحوا بعدم صحة ما يجوز العجارة وفيه انه قد
عرفت انه لا يققن العقد بالرضا والعقد من الراجح ان الما ذل غيرا صدم ان الرضا
في المقام يكون كالاجارة في الفضولة وانما ما قبله او كما تفسر والوجه المحل فيها
جارية فيه ايضا وكيف كان ما تمنع رعايا الكسب في كمال المقام له بعض المشركين
الزام كون كل من الرضا والجارة في المقام من شرط ما قرا او بالزام ان شرط
تعتب العقد او بالجارة لا نفسها كما اترجم بعض الاعاظم فاما من لا يوافق

فإثر شرط من الشروط ولا الكسف الكلي وهو إيجاب الكسف بقدر الكسب مع عدم تحقق
 الدين بما فيه وفي الغضول كما قد تبيح السلسلة الاندفاع في ذلك بل يعني الحكم بالرضا
 والجزاء في المصالح تحقيق العقد حقيقة فلا يفي المدة واحدة من عقد الله
 به انقضاء بعض مترافعيه أو اعتبار الملكية لما جرت في تمام المدة التي قد انقضت بعضها
 بل ولا يفتى ما لا تحقق فماتت وانزعاجها ولا يصح اعتبار الملكية قبله ولا لم تحققه
 فحق الكسف تحقيق أو تصفيا حقه الاعتبار فلا يعلم بموت الرضا فان كانت كسفية
 يصح وتكسب ان ملك الميراث قبل الموت والرضا فلا بد ان يكون سابقا لكون ميراثه ملكا
 للميتين في زمان واحد قلت لا يضر في ذلك اذا كان زمان اعتبار الملكية لهلا
 في زمان غير زمان اعتبار الملكية لا يضر في ذلك الزمان وحيت لم يكن قبل الرضا
 يصح معه اتزاع الملكية لما جرت من العقد فلو كان الزمان اتزاعا مع اتزاع
 قبله من الملكية للمرجع وبعد ما تحقق بالرضا ما يصح معه الاتزاع فلو كان الزمان
 من حين العقد وتلك لان تقيته حقه العقد وانقضت به حقه اعتبار رضوخه وصيرورة
 فماتت لاتزاعه وسببا لاتزاعه لان الرضا الذي لا يكون رضا وبغير العقد
 فلو لم يكن ان يرتب على الملكية قبله كما كان لكون الدعوى ما التي لم تكن ترتبها
 عليها بغيره فانصاع بالذكرا ان القول بالانقضاء كما يكون على حقه لا يقيضه
 القاعدة فلو لم يسمع في المصير في التماسه ليدفع في ذلك الكسف بالمستحق الزمان
 اذا الطار من اللزوم والرضا والطالب في التمسك ورضا شرطه القابل لفصل

الحمد لله

القول في ذلك متوكل له بسم الله الرحمن الرحيم فساد التفسير في ذلك انما هو
من لزوم تأثير المدوم في الموجد او ردحيز هذا التداخل كما كل من القول ان التفسير
والقول بالنتيجه فلو وجد الفرق من احداهما الى الاخر لكان ذلك اذ لا يتبع تأثير الموجد في
النتيجه يتبع تأثير المدوم فيه وبالله هذا التداخل سائر في العبادات المركبة المقدسة
بمقدار المدوم اولم يوجد وفي كونه العبادات والدينيات متفرقة ان تأثير الكتاب والقرآن
بغير جزء الاخير او سطحي كما ينبغي في شرط كقبض الحائض الى البيت والصوت وكذا تأثير العبادات
في كون صحتها مستمرة غير متناهية باجزاءها يكون من تأثير المدوم في الموجد ثم ان
مقدار المدوم لا يقتضي عن هذا التداخل معناه من الشروط بالمدوم والما قبل
والكتاب وكسائر الدلائل وحققتهم وقد قدروا ليرفع هذا التداخل والتفسير عن هذا
التداخل بوجوه مختلفة غير واحدة منها العرفية وكل من هذا الذي قد اقتضينا عنه بالانذار عليه
في الدعوى ونسب اليه ايها الاحكام فليدبر لترتيب الطلب بل رسم هذا كله وبالله
للارب في اختلاف التداخل في هذه صيات ان شئت من اضافتها الى العرفية
لها في الموجد او مستندة عليها او متفرقة عنها المرجعية للاختلاف في الموجد والعبادات
الرجعية للاختلاف في التفسير والبيع باوحيه ما يقتضي في مد من انما بالوجه والعبادات
للايات ولما قد يتحقق فعل واحد يمكن تارة وبانواع اخرى بسبب اختلاف جزء
وحدوده مثل الزمان الخارج البلد فيكون حسنا اذا كان مثلية العالم ويكون
قيما اذا كان مثلية الظالم بمرقة يتحقق عند الزمان الشخص بالاسباب قبل

مردود و وجوبه مندر است بحکم البراءة لنفسه ^{محمدا} و انما كره مردودا بسبب انما المواله و رجاء
آتاه و يتصل حسنة فبما مع انقلاب فوا الحمد الى المصادفة من مخطو احواله
و يتبعه كالمثل في انما هي صفة الضرب من و البقي ملاحظة اضافته الى اعتبار من
الامر كما انما مع العالم انما لم يترك صفة بها ملاحظة اضافته الى الدلالة
هذه او المستندة عليه كما انما في الخارج اليه ملاحظة اضافته الى معنى العالم فمردود
و ضرورية معنونا بعنوان استقباله انما عرفت ذلك بان كتب ان الشرط انما في
كيفية تأخرها في الدلالة المستندة عليها نحو تأخر الشرط القارئة لها و يترك بها
و شرعا كما ذكرنا بان لا ريب في ان الشرط سواء كانت مقارنة للشرط بها
عنها او مستندة عليها لا يثبت براسطها في الدين و الخارج و لا بتغير الشرط
بها بسببها عما عليها من الصفات الحقيقية و الوجدان و لا عدل كما ذكرنا ضرورة
اننا نرى و ليعان ان براسطه انتزاع التقدم تقدم من انفسها بل انما العاقل الى
الشرط التي تتحقق لا بتغيرها عن عليه من الصفات الحقيقية و عندنا انما الشرط
و الشرط في السريعة و قد عرفت ان العدة كما يترجع من الضرب عنها يكون بذلك
العدوان تيمنا الحسن بل ما مقارنته لبعض الدلالة و اضافته اليه كذا يترجع
براسطه اضافته الى انما قرنه او التقدم عليه عنوانا يكون بذلك العنوان متساو
قبسها بحيث لا فرض تقدم انما فوا و لا تقدم او مقارنتها و ضبط اليه
الضرب كما كان معني لهذا الضرب لانه لا فرض تاخرها يكون شرط مقارنته و لا

210

لا يجب اعتبار هذا العنوان فكل مكان ان خصوصية الحق في الشروط يمكن من الامور اعتبارا
يعتبرها البعض ومنزعا عن حين ومكانها وقياسها لانها من الامور الخارجة عن قياس
القدر على المؤثر او مفرقة زوايا حتى تقوم الفاعلة العقلية التي لا تخضع لها والقدر
في المقام اما بولياني كيفية تأثير الشروط المفرقة او استعددية كيفية تأثير الفاعل
واختلاف الدوليين من ذلك والآخر بعد ما عرفت انه لا تنفع الشروط الملائمة بعينه
للعقل عنوان له على ان يعتبره العقل بلا خط أصفا الى ما يقارن من الامور ويكون
بالحسن والواقع المجيب للامور التي لا يجد فكذلك ولا بد من ان الامور السالفة واللاحقة
سابقة لتلك الفاعلة وقد تروى ان الغل يرتفع الى كل استواء جميع الامور في التأثير فيها الى
الاداء وان ذلك يتضح الفاعل والوضع ان الازل للمؤثر الادراكي مع عدم وجود شرط في
الكل ولاح حصوله في التقابل وكذلك فعل وقيل لقيام الامور التي يكون تأثيرها بالوجه
وانه اعتبارات العقلية بالامور التي يكون تأثيرها بالاعتقاد الحقيقية فمعرفة هذا المقام ما كان
فزال اقدم القسم الرابع معلومة العقلية لا تهدف ولا يتكامل في هذا المقام في كل
سكن الادوية معلومة في الحقيقة وانما تختلف ولا يتكامل في انه لا يكفي في التكامل والمؤثر
الاكتفاء بمبدأ قيامها بل بداهة ام لا بل لا بد من الكيل والوزن التمييز من انفسهم التي
والتمسك عن حاجتها منهم التبع والمرض الدول واستحقاق الحق في الشرع والاراء والادب
وقد اورد الحاشي الجواز قدس سره وسعد في العقل الاقوى وتلك لعدم وسيل صالح في كل
كيفية من العلوت اذ لا يتكامل في نفي الضرر في الجمع وهو لو لم يكون على نفسه

تہی

والدعوى في انقام القياس المخرج من هذه القارة ليست ببيع الدار بل البيع في نفسه
هو المخرج من حيث هو ولا يار فيه وان كان كذلك باثبات ذلك وما ذكره في المسألة
من ان الحق في حق النهر لهما فير باس في المداين وفيه ايضاً ان المقتول من كل
غيره اما هو دعوى وهو يخرج في البيع لا يملك وانما ذكره بعض من هذا الدية في
من ان الكسب باية او فوا ونحوه مع العلم بتغير بدم جوارث هذه القضية
التي الذي لا يقول بغيره فهو كما ترى لان الدية مع عدم سقوط الدية بوجه
بالتة ولا يغير كما من سقيمة كما اذا ابر نفسه مع عدمه في الضد في حال
ان يكون فاضل درهما واحداً او العت درهم وهذا من حيث ما اذا شاهده وان
الزيادة والنقصان ايضاً لان العقدة لا يعتنون بهذا الاصل في اركان القارة
تسليطاً وبالمثل لا يكف في البطلان ما اذا اوجبتهما سقيمة الدية وانما
عدم اي ما ذلك فالتجربة العمة فروع الدول لا يكف في كل واحدة من بعض
كذلك الدية فيض العقد لان تصفياً بتدريك كك فمع فرض ما يسميه شرط
الصفة تحت عليه انما هي التي فيها المكس في العوضين وطاير بعضهم الاتفاق
انه لا يجب تسليم الدية الدية بين المساجرة ان كانت الدية على من
قام المداينة في القارة مع عدمه في المكس فمعهم دعوى المداينة عليه قلت
بما كانت قضية المداينة نقل المكس في كل من العوضين من احداهما الى الآخر
لانه لما ذكره ان تصفياً القارة وجوب دفع كل منها لا دفع اليه ولا لغيره

في جواز انتفاع المساجرين دفع الدية الدية بين من يملكه او ليس المساجرة المظنة
كي تحصر في الناس سلطان في الدار والمخوة وما في بعض المساجرين الكسب كدب
لديته ما ذكره باخلاقه اذ لا ضرر في صورة تكتن المجر او الدية ولكن في صورة
انتفاع مع الكسب الانتفاع وبالمجدة هذا الحديث انما يجري في بعض الصور لانتفاع
ولم ينفذ وجباً لما روي على خلافه سوى ما يوجب في بعض العاين من الكسب باول
انه لا يجب عرف الدية حتى تظن اجرة من رواد في الكسب في من يشاء من
ايضا ان في الكسب والدية كمال لا يجب عرفة حتى تظن اجرة وعن سيب
قال لا يجرى له عبد له قوما يملكون في بستان له وكان اجعلهم الى الصغار
قال لثيب اعظم اجرتهم بقران يحجب عرقه وفي المعلوم عدم ولا لهما في عليم
الدية الدية قبل اتمام العمل لان من العمل ان يكون تأخير الدية الى اتمام العمل في الزمان
لا يجرى مع ذلك مطالبة الدية في هو المساجرة لا لعدم استحقاقه لها من القريب ما
صدر عن المحرر الجوزي من انه لا يردل بها مع وضع عدم الترافع فضلاً عن الدية
ثم لو كان جواز ان يخرج الدية من الدية المضافة شرعاً ما ذكره الدار
من شرط القارة ثم ان طائر بعضهم الاتفاق مع انه لو كان المساجرة صلياً لم يجر
السليم قبل ذلك الدية المداينة من اي او ب بوال حتى لا توفى الضمير الدية
كالايج والوقف المساجرين السليم كان لا يفتح قلت مبداءها في جرة الدية وانما
لا يجرى مع عدم جواز السليم بل يجب اذ ان توفى ايمان الدية المداينة الموصى عليه

كون

والاستيفاء من بعضهم من ان له الفسخ في المذموم المسمى بالشرط من ان الرضى لو وقع
 من غير شرط عليه وكثير من يقع بان الدخالة في نفسها غير ضرورية كالسنة العينية
 والضرر الموجب لمواز الفسخ فيكون في نفس المصلحة لذلك يكون من امر خارج عنها
 مع انه لا يوجب لفات الرضى اذا كان الرضى مصلحة الرضى كذلك وفيها كذلك اذا
 حصة الدخالة ونفوذها وح مذكورة في العقد على طبقه الطارئة يكون في الرضى
 مصلحة الرضى ثم لكان للفسخ الدخالة فبعد الفسخ في اوله لمصلحة
 في الرضى بل في الفسخ الدخالة لا دليل على ان له الفسخ غير الضرر الا من ان
 وقد عرفت ان لا يوجب لفات الدخالة ان له الفسخ قال المحقق في الترائع والتجديد
 مع الدخالة ومع شرط التجديد وراوده وجب تجديد الدرجة في اول اوقات الرجوع
 ومرت وقت تمام العمل تسليم الدرجة ثم انه ذكر بعض ان شرط التجديد
 ان يكون مذكرا ولا يقضي انه ليس ان كيد المتصور منها الله ما يقضي وجوب التجديد
 من الدخالة والشرط في العلم بكونه من ان اذا دلل على التراجع من المتصور
 منه ايضا في الشرط من الصراحة التي ليست في الدخالة ثم انه قد اورد بعض
 الدخالة من ان الشرط انما يقيد السقوط في الفسخ مع عدم الوجود وفيه ان
 انما ب الشرط انما والشرط في الفسخ انما هو في مورد التلف من
 العلوم ان التلف انما يتحقق بعدم تحقق الشرط لا بعدم الوجود وشرط الشرط
 تجديد الدرجة وقد صار الوجه او الدخالة مستحقا عليه التبعيد وعدمه والمساخر
 بالمرء

بالشرط كون كدم وما لا يشترى من قبله تسليم الثمن بدفع البيع وبدء كان من الاصل عدم
 هناك لا يوجب تلف العقد كذلك بينهما والشرط كذلك ان الرضا بالشرط لهما
 يكون وما يرد ان هو مستلحقه لا يوجب عدمه متلفه بل يكون مورد التلف في مثل ما
 اذا اشترط في البيع ان يرضى بغيره لم يكن واجبا لهما الا اذا كان هذا العبد بشرط ان
 يكون مذكورا في كونه تامة فانه لا يرضى عنه وقت ثم ان جسد ذلك من فوائد الشرط
 بعد انخفاض مذكوره عجيبة وذلك لان تلفه يفتقر الشرط لكان موجبا
 للتجديد فلم لا يوجب تلف العقد العقد بدو وضع عدم الفرق بينهما كما هو
 المذكور في الاول من نفي الضرر والعقد في مذكورة بقا في مشقة عدم
 بطلان الدخالة في البيع للعين المستجرة حيث قد لا بد منه لعدم بطلان الدخالة
 في البيع والعقد ثم تجوز الشراء بعد من الصبر الى انهاء مدة الدخالة وفيه الفسخ
 باعتبار انفسا راطدق العقد تجديد التسليم للدخالة في مذكورة بالباب مذكورة
 انما ذلك انما هو في مذكورة في البيع في ان تلفه يفتقر العقد يوجب التجديد
 الفسخ الثاني والشرط ان تجديد الدرجة مع وكذا لشرطه في تجزيم لعدم المزمع
 من غير فرق في ذلك بين الدخالة الدخالة في عين معينة او الدخالة الدخالة
 في مائة اللازمة ثم انهم اشترطوا ان يكون الدخال مذكورا بالحدود الزائدة
 والنقصه ولدليل لهم في الحكم سوى لزوم الضرر وقد عرفت ان التلف فيه في
 مشقة شرط معلومية الدرجة وما ذكرناه هناك من شرط العلم بتقدير الشرط

به السقف جاريها ايضا وعليه فلو شرط ان يعل من ربيعين او يعل من ربيع واحد لم يخلع
 المبيع تعيينه بما يجزئ الزيادة والقصص في الجملة كعدم المبيع ونحوه فلو شرط
 المبيع الثالث قال المحقق قد في الرابع اذا وقعت المبرور عيبا في الدرجة
 سابقا في القبض كان له الفسخ او المطالبة بالعوض ان كانت الدرجة مضمونة
 فان كانت مضمونة كان له الرد والارش وطالب ببعض الكفالات الجارية في ذلك
 ولكنه بعد ذلك في غاية الاكتفاء وذلك لان الدرجة اذا كانت مضمونة كما
 ان تحمل على المبيع في جميع بعض برعوى القراءات الدفعية الى ام لا فان قيل
 بدول فلو شرط ان لا يفسد في ربيعين او لا يفسد في ربيع واحد او لا يفسد في ربيع
 من غير تعيين او دعوى من اثنين او اكثر في الزمان وقته ايضا بعد عدم انطباق عليه
 حسب الفرض وان قلنا بان لا يفسد حسب ذلك لان العيب اذا كان من نوع
 الكلف المحمول اجرة فلو شرط الفسخ والمطالبة بالعوض او لا فيجب ان يكون في الزمان
 على المبيع كلفه فيجب على المبرور وجب من غير فرق بينها وليس على من اشغلت
 ذمته بالكلية المدفع ما يفتقر عليه وذلك حقيقة والتعين في مقام الدوام كما يكون
 فاذا كان الثابت في الذمة تغير المبيع والعيب في عرض واحد فيكون وقع العيب
 كغير المبيع بدققت في القول بان ربيع الفسخ والمطالبة بالعوض محتاج
 الى الرد والرد ليس والفرق بين المقام وبين ما اذا ظهر عيب في المبيع في
 حيث ان المبيع ما كان لا يتعلق به بشرط العدة او لزمنا تصرف المالك في

عنه

عنه الاطلاق وان زادما اذا كانت الذمة مضمونة بل مضمونة فتم يجري ما ذكرناه في المقام
 فيا اذا كان المبيع كليا للاداء شيئا له العيب يكون كلفه في القبض في خذول الفسخ
 مع ان قبضته بعد شمولها التخيير من الفسخ والارش بالارش له منه ومن مطالبة
 فظهر انه لا يمكن الاستدلال بها بحكم في المقام لذلك مضاهة الى ظهور ما في خصوص البيع
 في المقام ثم انه فهم من جميع المحققين ان الفسخ او المطالبة بالعوض ان اراد من
 الفسخ فسخ هذا العقد والمستفاد من كلام بعضهم ان له فسخ الملكية اما بعد من
 القبض الذي يستلزم فسخ اصل العقد ويرد عليه مضاهة الى ما استفاد من
 انه لا يصير كلفا للعيب فيجب الى الفسخ بما دعي عليها على المبيع ولو شرط
 في عدمه لم يخلع ان يت بغير تسليم ما ذكره من انه يصير كلفا في فسخ هذه الملكية
 وقضاها ما اورده انه يكون فسخا مستلزما لفسخ العقد من جهة فذلك لان الزمان
 وذلك ان كلفا انما يتحقق بالقبض حتى صار كان الزمان ذلك الشخص من اول العقد
 وصار كلفا بالقبض بالقبض حتى يكون كلفا المستاجر لفسخه بما ذكره كلفا بالقبض
 لا قبضه فرد ملكية مستلزم لرد ملكية المصلحة وكيف والعلم في جميع من العرض والعرض
 والجملة بعد شمول الكلف وتخصه بالقبض صار في الزمان خارجا ولا يسلل الى ان لم يفسد
 الملكية اما بعد له بالقبض وجب الكلف الى الزمان بدعيه ووجه مضاهة الى ان لا يحصل
 الملكية فلهذا لا يخلو بقرار فسخها من الناس من غير فسخها وانما لو العيب فسخا كلفا
 للمقام فلو دللنا بما في ذلك لظهرنا في فسخ اصل العقد لا بد من فسخ ما ذكرناه

من ما اذا تقرر البطلان في غير هذه وان ضمنها مستلزم لفسخ العقد من هذه في الدلالة ان
غير محسلة والاشارة فيما الى ان الالتزام بعدم الاستلزام في الاول من مقتضى الفسخ
لا صدر عن بعض الاعمال قد يقع في البعد فاعية وفي الصلح نهائية اذ يقتضي التمسك
تقدير جريته في المقام بمرتب الفسخ لاحقا او حكما للاستلزام من ضمنها فسخ
ان قد تقدم بان ان كذا في انما يعم ما اذا كان الضرر ناشئا من قبل الله بان
لفظ الناقصة ضرورية كالمعاقبة نهائية لما اذا كان ناشئا من اوضاع جارية اذا
كانت اللاحقة لغوية وانما اذا كانت مبنية فلا يخفى من الفسخ والى ذلك
مع اشتراط السلامة اولها المصروف اليها الاطلاق عند الاطلاق والى ذلك
باعتبار عدم خضوع حكم العيب بالبيع الفسخ الرابع في الاول من مقتضى الفسخ
بالدخول فسخ الجواز ان لم يشرع من قبل في ذلك كما اقرت به بعضهم ولم يرد
في دليل سوى ما يوجد في بعض البائز من الراجح المانع بالبيع وينتفع المانع
صار للمحاق والتحقق نفي بقاء شيء عليه فهو والذخيرة كماله في بعض الفسخ
الحاسس لا يجوز ان يوجد الجبر والى البيت ولا ان نزل باكر ما استجره الدار
يحدث فيه شيئا ويحتمل اجارة الدار باكر ما كراهه ويدل على الاول من اخبار
ابو الربيع ان من ابيع بداره من الرجل يتقبل الدار من الدارين فيما
باكر ما يتقبلها ويقدم فيها خطا السلطان قال له بان ان الدار ليست من الجبر
وذلك البيت ان فضل الجبر والى البيت حرام وخبر ابيه الميزان عن ابي عبد الله

في الجبر

في الجبر استأجر الدار ثم ياجر باكر ما استأجرها فالتزم له بان ان هذا ليس كما سأل
الجبر ان فضل البيت والدار جبر حرام وخبر ابيه بن سبيون ان ابراهيم بن ابي
ابو عبد الله وهر سمع عن الدار في جبر الجبر ثم ياجر باكر ما استأجرها فالتزم له بان
ان الدار ليست ببيت بئزلة البيت والدار ان فضل البيت حرام وفضل الجبر حرام
وهذا الجبر ان الله يدل على ان كذا في ان كذا في ان الله فاقصر في كل مناهز بعضها
غير صائر به استفادة حكم جميع من جميع ولا دلالة لكل منها على نفس الحكم عن غير الذكر
فيه بما هو القول بفهم العقب لا نقول به والى الجواز مع الدورات فلا يصح
منع ثلث الدار في الدار له ولا جواز في كل من بعض ويدل عليه خبر الجبر
ابن عبد الله قال لو ان رجلا استأجر دارا بعشرة دراهم فمكث فيها واربعين ليلة
دراهم لم ينجح به بان ولا ياجر باكر ما استأجرها فالتزم له بان ان كذا في ان كذا
المراد من البيت في الدار ان بقية الدار ويتم في اية عدم القول بالفضل وكيف
كان فخر الدار والى الجواز كفاية لا منع من كذا المراد منها بل قيل في سابق الجوزة
منها و عليه يكون هذا الخبر بخصوصه والى ان فضل الدار كفضل البيت والدار
حرام ولم يفتقر الى شرطه لا تصحح الراجح في جميع الجبر عن ابي عبد الله في الجبر
الدار ثم ياجر باكر ما استأجرها قال له بصلح الدار كذا في ان كذا في ان كذا
من ظهور له نية كان او نية في الجوزة حصصا ببيت ضعف ظهور له في الجبر
في الجوزة لعل الى ضعف ظهوره في نفسه في جبر احتمال ان قوله ولا ياجر باكر ما

[illegible]

والله اعلم

والدجى لما ذكر فيه الفرق بين الارض وغيره قلت وما ذكره جيد لزم الدلالة الدالة على كون
الكل من نوعه مع دجى متعلق بالكل لا يكون الا كل الشئ في المقام مستبعد للقوام له
فهذا المستبعد غير معنونه فلو وقعت عليه من كتب الاصحاب مع انها من المقام في المقام
ومن قد حقق في الاصول ان النهى المتعلق بالاعتدال على تمام منها ما يستتبع
الاعتدال على كماله ومنها ما يستتبعه كذا اذا كان مفاد النهى حرمة الدمار المترتبة على الاعتدال
الاعتدال المطلوب عنها مثلاً بل على ان ثمن الضرورة سمحت وحرمة اكل الثمن فلا يزال
ثم المكسب والتخريب وان لم تكن لانه لو حصل المكسب لدفعه للمنفعة فدل على ان النهى
باللزام على عدم حصول المكسب من المعنى وهو غير المقادير والقام من هذا العبد
فوله فقدر الدجى والبيت حرام وانما اقل من الضرورة بالمدى تسببا على مقتضى
المعقود كما نعتي للعقد ولقد اتممت الاجماع على ان الزائد على ما هو حرام وليس النهى
في المقام كما نعتي على اكل ثمن الضرورة والمكسب والتخريب لادن مفاد النهى بانك
حرمة تمام النهى بخلافه فان مفاد حرمة بعض الذبحة لتمامها فندل على انها
فجيد جدا لا يغير الاضافه اليه لانه لا يمتنع الفرع السادس لو استبرأ من اكل كبد
من عالى موضع بين باجرة معلومة او شرط عليه وصوله اليه في وقت معين فان
قصر عنه نقص عن باجرة شيئاً جزاء ولو شرط سقوط الذبحة ان لم يصله فيه لم يجز
للاجرة المثل والمكسب في المستلحق على ما مر به غير واحد مشهور من النجاشي والمكسب
عن ثمانية المحققين ولا يصح من تأخر عنه اكله بالافاد في المسئلة الاولى الفاء وانما

والاعلام فالواجب الرجوع الى القاعدة الماثرة من انما الدائم علمه فلهذا الصلة والاعلام
ففقولنا قد من التالى ان سيدي الى الرشد والسعادة وانما قد تقدم انه لا ينفك
ولا يتكفل في ان الامر انما يكون بالاجبة بمجرد العقد والبرهان ثم مع عدم جوارحه
الا يمكن من حكمه وانما سلطة على انه نوحا منس ولا يكون ولا يتكفل في غير ذلك وقد خرج
على العمل من العورات والخطوات بالاجماع وبقي ان في وثيرة ذلك بعض ما قد
من الاجماع من انه لا يجب عرق الامر حتى تعطيه اجرة وانما قد تقدم ان انما
في المقام قد يجب على المخصص لا الرجوع الى الحكم الام لانما فضل ففضل وحفظ اذ
ونفى اخر وذلك لما يقا في حكمه من ان الراجح التقدير فيما اذا كان التقدير من
اول الامر كمنه في المخرج في البيع ومن اذا كان في الدنيا وكمنه في رغبته اذا كان
ظهور البنين شرط في صدقة لانما كما شفع من ثبوت من الاول وان الراجح الرجوع الى
حكم العام في الاول لانما التقدير في التقدير في المقدار المتيقن وقد يجب على
المصدق في الثاني لان الثابت لا يظلم اما يكون حكما وحدانيا فقد انقطع بالتقدير
بحيث لو دل عليه في ثبوت به انما انقطع فكان غيره وانما منه وهذا هو
الاول حيث ان السامع انما منع من محض الحكم ابتداء فلهذا انقطع فالراجح الرجوع
على عدم عقده لا رقيب المنع عنه ثم لم يثبت الزمان فلهذا لا يوضع لظرفا له
بحيث يكون العقد معينا ليعلم ان في الدورات قد مضى موضوع الرجوع الزمان لان
العقد في كل ان فالواجب الرجوع الى الحكم العام ولو كان في الدنيا لان الزمان

مع كبر كثرة الراضين فاذا علم تخصيص العام بقوله من الجاهل الذي عاين في ذلك كان فله
 في العام للرجوع الى حكم الخاص وذلك لظهور ان التقييد انما يخرج من اول الدرر لا يخرج من اخر
 فاعرضنا ذلك كله في هذه الفقرة كما ان الجواب انه لو اختلف الصانع الصير له تمام العمل فله ان
 يعود مع دفع العبرة وذلك لما ذكرنا من اشتراط الرجوع الى العمل من دون التوقف على
 الصير الاول فيها والما الوجه الاخر اني احتجنا بغير التناوب بل بمنع بعضها ببعض فلو
 في ذلك ما كان كلها ميتة كما ظهر من قوله فله نظيره في الفقرة التاسعة قال المصنف
 وتكرهه بطل فيه عندنا لاجل اربعة يجب في اجرة المثل استيفاء المفعة او بعضه سواء
 رادت من السبي او نقصت عنه ومن بعض الدلائل ان لا يفتد اجرة في شيء من ذلك
 بل في نظير ارساله ذلك ارسال المثل من حيث ان من القطعيات معناه ان ذلك النسبة
 التي قامعة ما يغني بصيغة نفادها ان قدر التمام والى ما اعتد احرار من السبي عليه
 وقامت مع التفت وفي اليد ولا ضرر ولا فائدة لكلا الامراك مع ما بان طوله في ذلك
 والمثل عن الشبهة التقييد بان ذلك مع الفاعل بشرط عدم العبرة في العقد او
 عدم ذكره فيه لدخل العامل في ذلك واستحسانه في الشديدين في التمسك والتمسك
 عن جاي مع القاصد انه جميع في العمل الما يمكن الدار لتوقيده المستاجر فبما ان
 اشتراط عدم العوض امكن في العقد القاصد الذي لا اثر له في تفتت من الزمان فبما
 وجوب اجرة المثل ونسب الرجوع الى ان لا يضمن له ولا مكان مرده الى ما في
 الدجر فيه من خسران فبما عدم اشتراطه شيئاً ظاهراً لا يتبع به العمل ولا

لا تقتل النفس ووجهه في كمالها بغير ما قلناه من انه يرجع في مثل كل الدار الى الله
 وان جبرها بلفظ الدنيا لان التصريح بعدم الاجرة اقوى من الظاهر المتعارف لفظ
 الاجرة والنقص مقدم على الظاهر فيحكم بانها عارية اذ لا يكتفى في لفظ على معنى فذلك
 ما دل على التبرع بها الى الاحتفاظ وذلك باصدار البراءة قلت للبراءة
 عليك ان يبرأ كان محط الكلام في العام الدجيرة الفاسدة لا يوجب له صدم
 ثمة السيدين ردا على ما في المحققين من انه يرجع في مثل كل الدار الى الله وان
 جبرها بلفظ الدنيا مستبعدا عرف من ان التصريح بعدم الاجرة اقوى من
 الظاهر المتعارف لفظ الاجرة وذلك لان محل البيع اذا لم يصدق الاجرة
 لا يصدق فيها اولادها او نحو ذلك لانه اذا اوتى ذلك ولم يسم قصدا
 واما اعادة ثمة السيد الثمانية مع الجبر والاداء للعالم كيف والاداء لفظ
 بالاجرة الفاسدة التي هي موضع الكلام في العاقل يكون عارية بجميع عدم
 اعتبار لفظ خاص فيها والاداء جعل كل عيشه مع هذا العقد اخر الدار من
 انما وان قصدا للبقاء للحداد فاداء بغير الدار يقع عارية تعبدا في حد
 ما قصدا نظير ما قلنا في القول بانها امانة الشرعية حيث ان قصدا للبقاء
 التحكيم والاداء ولكن قيد الدار الشرعية تعبدا ولكن لا ترى ان هذا لفظ
 والاداء وانما في الكلام في العام لا ينبغي صدور من بوجهه فضلا عن
 لا ينبغي وكذا كان في كلامنا في ما من مقتضى القواعد لا يظهر الاجرة

الان تقضي بوجوب اربعة اشياء لابد على مالك ما لا وجب الرجوع الى القواعد والافاضة
يستأمنها فتقول القاعدة بانها تضمن جميعه فلو لم يفسد فلو تضمن القسم فيها الزمان
بما قاعدته مستقلة بجميعها بحيث تضمن بالزمان ولو لم يكن هناك ما وجب الضمان فمضى
فقد والامان تسليما بها لم يثبت بقاؤه مستقلة بل هي قاعدة مأخوذة ومصطوفة من
قواعد الفرط انه لو كانت لها ما لا تسبغ عطفه ان كل كسيف لا يقضي بالزمان ام لا فغيره
مع انه لو ثبت مع امانا ما عند مستقلة لانها مصطوفة من غيرها فلو تعد الضمان ايضا
فما اذا كان الضمان فائضا من ذكر عدم القيد او تسليما بان المراد من المصلحة في الحكم
انما هو العود لا احصائها اذ لا ريب في عدم الضمان فمضى الصواب لو فرض صحته فلو
لما كان مع الضمان ان الحكم من كل شيء في غير واحد من الدواب ان المراد منها
الاصناف والادوار وان المراد منها ما يوجد في الصبي والفقير لا يصدق ولا يقصف بها
بالفرض وبما يحكم عاقل اذ ان هذه القاعدة لا تدرك لها تحصيلها بحيث يحكم بالزمان بخلاف
والا القاعدة الاخرى بما بها الضمان في مثل سكنى الدار التي ستر فيها المسافر فمضى
ارتباب فيه لمحقق الاكراهات بالاستيفاء والبيع على الفاعل على العكس فلا بد من
تمركزها في الحرام كالمسلم معناه في قاعدة الضرر والبقا ولو كان الضمان شائعا عن
تكرار عدم الدرجة فمضى عن عدم ذكره وكذلك لو ان شرطه عدولها اما كان في العقد
الولي لا ريب في نفسه من الرضا والعروض عدم ما وجب في الضمان فمضى
الحق المراد منه ومن تعدد ما حكمه القصد اذ كان ما علم من الضمان اما انما

[illegible]

ووجه اربعة من استمراده من الحققة والحققة قلت هذا الكلام لا يرضى به على كل حال
 الحققة في المورد لا تعرف من ان قضية الفسخ يرجع كونهن العوضين مع بقائها وبعد
 مع التفت نظر في المقام بفسخ بدلت احد العوضين او كليهما ودون ذلك بان ان
 امما اربعة المذكورة في البيع العدة او اثنان من العدة وكلف بعض الفسخ في العدة
 ان يكون كلف بعض المبيع في البيع فكلما ان ذلك كان في عدم التقييد بشرائيه
 دفع المثل ان كان ثلثا والقيمة ان كان ثلثا والقيمة ان كان ثلثا والقيمة ان كان ثلثا
 على عتق العتق على عتق في ثلثا واما ان كان في ثلثا او اربعة او اربعة او اربعة
 متعلق بعض العين والوجه ان يكون بانها العتق العتق العتق العتق العتق
 بالعقد لعدم هذا الكلام بان ذلك انما بدلتا كانت قضية الفسخ يرجع كونهن
 العوضين فذلك في حق الفسخ الدمع بانه العوضين يرجع ذلك في التفت في ذلك
 فلم لو كان كلف احد العوضين او اربعة او اربعة او اربعة او اربعة او اربعة
 يرجع عليه فلا ينع في الفسخ بانه في العتق العتق العتق العتق العتق
 فان كان المثل في البقرة في كلف العتق في عدم اربعة او اربعة او اربعة او اربعة
 لا يقبل بعضها بالنسبة الى التقيد وبالنسبة الى ما في غير ما في كلف ضرورة
 انها بعد التفت في وجه ثلثا وثلثا في كلف العتق العتق العتق العتق العتق
 عتق ثلثا من سائر العتق في كلف العتق العتق العتق العتق العتق
 في الفسخ البيعية والعقد انما رجب ارتفع في العتق البيعية من زمان

[illegible][illegible]

مشروط اذ فيه ان هذا المصطلح لا يقتضي ان يكون الارتفاع على الراجح المطلق عند عدم
 التيقن من صحة ادعاء من غير الدرس في بعض المراتب وخطاها قد يفسد له هو واقع في المراتب
 لهذا المصطلح ثم انما لا يمكن ان يكون الارتفاع تفرغ ان يكون خيرا من المصطلح ويستتبع
 الحكم اذا كانت معلومة وذلك لتوقف استيفاء الشقة على ان لا يجب الارتفاع من المراتب
 ومنها من لا يتم عليه التفسير السليم كما هو يتبين من استيفاء الشقة مما تم في بعض المراتب
 فلو ان كان الارتفاع في أثناء المدة بعد السبب والتمسك من جامع التمسك عدم وجوب
 التفرغ على الارتفاع كما يتوقف عليه الانشغال بتسليم العين ولكن المبدأ في كل من
 يجب على الارتفاع فان وضع يد الفاعل حسب كذا مع انه لا يجب والارتفاع الارتفاع مع تسليم
 العين فانما هو في بعض المراتب في بعض المراتب في بعض المراتب في بعض المراتب في بعض المراتب
 لا يتحقق غراب ونحوه ومن المراتب التي لا يقع التمسك بها في بعض المراتب في بعض المراتب
 وجوب ترقية الشقة الراجحة العين نفسها في تمام المدة وتبين ان ما سبقه من ذلك
 لان المدة في المراتب وعدم هو في المراتب وانه في المراتب في بعض المراتب في بعض المراتب
 كان ما كانه البعض من الفرق في موانع الارتفاع في بعض المراتب في بعض المراتب في بعض المراتب
 التفرغ

بعد ذلك في مضمونيه فيستحبكم بعد من غير فرق في العاينين ان يكون شرطاً او لا ثم لم
 يترك في المانع الكسفي وحده في البناء مع عدمه ولم يسم بسبقه بالوجه او لم يقدم
 الشرط فيها لان العاينين انما ثبتت في شرط الفاعل وارجح فاما في بعض ما يتجلى في جهته انما يتبين
 عليك اثره فيما قرعرت فيه المستدل عليه قالوا انما اذا ان له ادم في ذلك وقتها
 ولو لم ينع عدمه بغير وجه القصد الترتيب ان كان هناك اماره قبل في الذوق من رتبة الولد
 التي لا تضبطها السيد الواحدة جاز الاستثنايه والافضل استثناءه الى ان القضاة موقوفات
 الذوق حتى علم به بالصرح او ثبت في كل حال فهو مستمر في علم به ولو علم بغيره فلا والاولى ان
 يتقدم في العلم في ان القضاة وانه كونه بنفسه من مستلحق الولد في ذلك وقت
 وغیره من الولد في القصر والغيب والدوامات وانكم في غير مورد التخصيص او ثبت
 كما لعل في قوله ام لا بحيث يمكن بغير وجه الولد في القصر في ضياها كما هو في بعض
 بغير وجه القضاة وانكم من غير وقت في العلم بجعلها له انما لا يصرح في ذلك
 كمال في بعض العلم كغير الريب عن دخول هذه الولايات على الولد في ذلك
 فيقوم القضاء ويؤيده تعريف البعض بان الولد في العلم وفي المصالح العامة
 من غير ادم ولو توفش في قوله فيقوم كلفه لا يميز لدرتاب في ان بعض
 كما انكم لا لعل في الولد في القصر والغيب والدوامات انما يمكن من شئون القضا
 عن وكشف عن ذلك ثبتت هذه الولايات لقضاة بغير من علمه لفساد القضاء
 لها ولو كان من شئون قضا وسم عندم في يصح من ذلك بغير وجه امير قضا

بعد ذلك في مضمونيه فيستحبكم بعد من غير فرق في العاينين ان يكون شرطاً او لا ثم لم
 يترك في المانع الكسفي وحده في البناء مع عدمه ولم يسم بسبقه بالوجه او لم يقدم
 الشرط فيها لان العاينين انما ثبتت في شرط الفاعل وارجح فاما في بعض ما يتجلى في جهته انما يتبين
 عليك اثره فيما قرعرت فيه المستدل عليه قالوا انما اذا ان له ادم في ذلك وقتها
 ولو لم ينع عدمه بغير وجه القصد الترتيب ان كان هناك اماره قبل في الذوق من رتبة الولد
 التي لا تضبطها السيد الواحدة جاز الاستثنايه والافضل استثناءه الى ان القضاة موقوفات
 الذوق حتى علم به بالصرح او ثبت في كل حال فهو مستمر في علم به ولو علم بغيره فلا والاولى ان
 يتقدم في العلم في ان القضاة وانه كونه بنفسه من مستلحق الولد في ذلك وقت
 وغیره من الولد في القصر والغيب والدوامات وانكم في غير مورد التخصيص او ثبت
 كما لعل في قوله ام لا بحيث يمكن بغير وجه الولد في القصر في ضياها كما هو في بعض
 بغير وجه القضاة وانكم من غير وقت في العلم بجعلها له انما لا يصرح في ذلك
 كمال في بعض العلم كغير الريب عن دخول هذه الولايات على الولد في ذلك
 فيقوم القضاء ويؤيده تعريف البعض بان الولد في العلم وفي المصالح العامة
 من غير ادم ولو توفش في قوله فيقوم كلفه لا يميز لدرتاب في ان بعض
 كما انكم لا لعل في الولد في القصر والغيب والدوامات انما يمكن من شئون القضا
 عن وكشف عن ذلك ثبتت هذه الولايات لقضاة بغير من علمه لفساد القضاء
 لها ولو كان من شئون قضا وسم عندم في يصح من ذلك بغير وجه امير قضا

راجع اصحابه ولم يوص فرقة امره الى ما في كل واحد من هذه القيم بالمرحوم في
 تحقيق ما ذكرنا من ان هذه الامور من شئون القضاة عرفاً ولو كانا قضاة بغير
 يقيدون لاعتدائهم وقربايتهم بموتهم لرجوع القصر من قبل ادم عموماً لكونه
 في ضياها كما في موداد القضاة التتابع وانما جردنا في ما ذكرنا من ادم
 ان يوجد ذلك للوجوب من ادم من غير وجه ضيا في ذلك خصوصاً بغير
 بعد سابق العلم لرجوع الرجوع ولو كان ادم انما صار في مقام الرجوع
 من الزمان الى ادم وانما لم يرد ولا جرد الزمان في العلم بالعلم والحق في ضيا
 في جسد ادم واقضاء المقام والقضاة بعد القضاة على غير وجهه لكونه في
 ادم في مكانه من ان العلم ان وجهه وحده عدم حياض السيد الى قضاء الجور
 فاما في ان ادم من ان ادم والعدل ولدتا في ذلك بغير وجه من
 شئونهم ووطئ نعم وجع فغير من تقيض ما من من شئون قضائهم وكما هم وقد
 عرفت ان القضاة بغير رتبة من الولد في العلم بالعلم وفي القصر والدوامات
 لم يثبت من علمه في الجور في حصره وفي معاملة رعيته مع صفاته الى
 ما تقدم من بعض الاجراءات في الموقوفة عن موت نصب القضاة الصغير
 لم يرد بل في ان القضاة من قولهم جسد ادم في العلم بالعلم في ذلك بغير
 في العلم بالعلم في ان القضاة من قولهم جسد ادم في العلم بالعلم في ذلك بغير
 الولايات الراجعة الى السياسات الكلية واقعة في مضمونها او يكون من شئون

راجع اصحابه ولم يوص فرقة امره الى ما في كل واحد من هذه القيم بالمرحوم في
 تحقيق ما ذكرنا من ان هذه الامور من شئون القضاة عرفاً ولو كانا قضاة بغير
 يقيدون لاعتدائهم وقربايتهم بموتهم لرجوع القصر من قبل ادم عموماً لكونه
 في ضياها كما في موداد القضاة التتابع وانما جردنا في ما ذكرنا من ادم
 ان يوجد ذلك للوجوب من ادم من غير وجه ضيا في ذلك خصوصاً بغير
 بعد سابق العلم لرجوع الرجوع ولو كان ادم انما صار في مقام الرجوع
 من الزمان الى ادم وانما لم يرد ولا جرد الزمان في العلم بالعلم والحق في ضيا
 في جسد ادم واقضاء المقام والقضاة بعد القضاة على غير وجهه لكونه في
 ادم في مكانه من ان العلم ان وجهه وحده عدم حياض السيد الى قضاء الجور
 فاما في ان ادم من ان العلم ان وجهه وحده عدم حياض السيد الى قضاء الجور
 فاما في ان ادم من ان العلم ان وجهه وحده عدم حياض السيد الى قضاء الجور
 فاما في ان ادم من ان العلم ان وجهه وحده عدم حياض السيد الى قضاء الجور

اذ ان سلطان على ما في القاموس الشدة ذاكه صفاته الى ان سلطه احد الشركين
 لا يستلزم سلطه على شركه كيد ووضوح ان الدفران قام بها بطريق جبر
 واما قاعه عزة العظم فهدن ولانها مع المقصود وانما لم لو كانت لشركه السلطه
 مع افراز ما خرج من الشدة الى انقصا من طوعه كيون المقنع وانما عذر
 ذلك وبعدهم كين طاع ولان ذلك عليه لم يملك من عزة عذره واما قاعه
 فهدن نحو عكسيتها الذي كين ثابا لا لا يقصر الا السلطه انما قصه فهدن حصل
 القاعه ليس من الضرر طاع وانما هو مجرد عدم النفع طاع فخرج انما عذره
 نفسها فانه لو كان الدفران موحدا لكانت لشركه الدفر فخر فانه لو كان
 الدفر من الدولة لكانت لسل على المقصود بها والمقصود ضرورة انه لا شك ولان
 في ان بانهم على سلطه كواحد من الشركين او لشركه مع القصة وانه لو اردوا
 القصة واستعداء من شركه فليس له الانتفاع فهدن بحسب الاربعه من
 كون علما انه موافقا لهذا الباء انما كان المقصود بالعلم بعدم ربح الشريك
 من كين ان لم يسل له كين العلم بالجماع المحقق لم نجد من فدان قاعه كين كين
 والاطلاع عليه هو اتفاق الدواب كين وهدن عذرنا ذلك وهدن وجهه القصة فيه
 ما لم يكن كين لطريق العظم من رديم او عن وجهه رديم معتبر عند العذر
 وانما بعد هذا الانتفاع ليد العلم باستعداد رديم عند العذر الى وجه الوجه
 المحذوره الى بعض هذا ان انما القاعه وجه ما عذر في اثبات الطلب

ل
تقدم في القطع فبالعقد الثاني ذلك سدا للقطع بعدم رده الشارع عند كونه بمنزلة
هذا الباب واليه مع اجبار المتع فيا لم تمنع اجماع القدماء من رده وصفه بقيمة وله
تعلق العقد بالباطل العقد وقسمه بعضه في بعض كما اذا كانت المهر من ولد من
سدا وترك عدا وفرسا وحمارا مثله وتعلق العبد كسب البالية والقيمة مساوية للفرس
والحمار لا تعد مائة انما يتخير بتجديد العبد سها وجهد الفرس والحمار سها لا بغير ضرورة
لانه لا يفرق هذا العقد عن اجبار المتع في القيمة بدلا للطبقة في احوال كثيرين
يجب ان تكون القيمة بمطابق لقيمة الشئ او بمطابق قيمة والباقية ثم شئ
تقدم ولكن لا يقيم المتع في القيمة بمطابق لقيمة الشئ وانما رده في غير اذ
بأنهم في اجبار المتع عن القيمة بحسب الراجح في الاستعداد الشريك مع المتع في
غيره غير معلوم لانه لم يكن فذلكه لعدم الرتبة في ان الظاهر ان القيمة
في القيمة من كذا يمكن تقديرها وانما قسمه الرافض في اجماع ما في احوال الاطراف
في عدم الاجبار فيها لثباتها في المضافة التي لا تكاد تحقق بدون الرتبة في ذلك
تزوجت سابقا من ان قسمه الرافض انما يكون تخويل القيمة وحسب منها لا بها
قسمه وسادسة وان قسمه الشارع كارة فتحجب بدون ضم غير المال والارث في
جميع مع الضم فلم ينف في الصورة الاولى لا يسمي من جهة ولا بد له من انما كان
قسمه محضه فذلك في الصورة الثانية وجه فلا بد لحذف من الدوام في مثل القيمة
الاصح بان القول بالاجبار فيها لانه في غيرا قويا جدا ضرورة ان جميع ذكر

من الأدلة على البشارة في هذا جاريها من غير فرق بين الصبح منها وهو ذكرها مرتباً
على ذلك وغيره من قواعد الفروا والسطه وحرمة العلم وجواز العلم لمن الرضا
في غير ذلك وان عرفتم المأثقة في جميعها من الدان المعقوداته والفرق بينها من
غيرها يجب انتم الفرق اذ رتبتم تحت قسمه الروي الحافظه وهي لا تعلق بدون
الراضي وتعرفت فيه فالهتاج في البادع عدم الاجاز فيها الاتفاق كركان
للم تجرد فيه لما ذكرناه انما من انه لا محجة في الاتفاق بقعها ما لم يتم كاشف
عن راي الدائم او عن وجود مستند ستر عند الجميع فكيف كيف في الاتفاق كركان
بعد الدليل لولا القطع في استناد جبر الحمين والضعف في ذلك لما ذكرناه انما
على المعقوداته المتوقفه بعضها فارجعنا الى الرافعي من انه سجد ان كمن اطلق كلامه
منزله حصة عدم اخبار القصة في القصة الروية بركان غيراً كمن اذعم الأدلة
في القصة الروية مع سجدت مع سخر، سمعت في القصة الملية حيث ذكرنا سابقاً انه
غير يقيد القول بالاجاز فيها بصورة عدم التعلق في فردا والاعتراض فيها لسطه ولفظه
ليد احسن كمن حكم السيد السند في مفتاح الكرامة انما من في جزمه بالقياس الروي
وهو كمن لم يقل بل اي لا يجوز ولا سجدت بل هو وبما صار اليه وان لم يذكره المكي
لانه لا ضرر ولا ضرار فان قلت طاروا اطلقتم انما سجدت بل هو وبما صار اليه وان لم يذكره المكي
الافضل مقيد ما عدا هذه الصورة وبما يصح من ذلك من سجدت مع سجدت في الفرق بين
قصة الروي وفيها حيث قال الفرق بين قصة الروي وفيها سجدت سجدت سجدت

مسئلة في التفرقة بين العبد والسيب فانهم خرجوا فذلك القسم الذي ابراه في الناس من ان
في ضرورة الدائم فان منع شخص من العرق في ابله بعد خصومة او كان مقتررا بترك
القسمه والافترس في مقتررا في كل سنة ووجه تسميته في كل من يصرح في نفسه بعدم قبول
الملكه حكم الذي يجب عليه صوره القسمه الا في صريحه والاداء في ان الدعا في الجواب في الدعا
الا يصرح بعدم تقرا القسمه بالقسمه والاداء اجاب في عدم الضرر والضرر في ان
القسمه كانت موجبه لنقص القسمه كصحة الدرة المتركه في الدعا والاداء في كل من
عن الدعا راسا ونحوه فذلك في كونها ضررا مضيا والاولى في كل من وجب له تركه في كل
ما فيه الضرر في كل من ضرره في كل من ان تمت الدعا في كل من ضرره في كل من
في كل من شرعا ام لا وقد نص الحق في كل من كونه ضررا في كل من بعض اجرة ما لم يوجبه
الضرر في كل من في كل من بعض الفضله في كل من ضرره في كل من يصدر الضرر في عدم
الضرر في كل من في كل من الضرر في كل من الضرر في كل من الضرر في كل من الضرر في كل من
مما صدره الزعمه او غير بعد ووجه حكمه في كل من في كل من الضرر في كل من الضرر في كل من
الايه في كل من في كل من الضرر في كل من الضرر في كل من الضرر في كل من الضرر في كل من
الزعمه في كل من في كل من الضرر في كل من الضرر في كل من الضرر في كل من الضرر في كل من
في كل من في كل من الضرر في كل من الضرر في كل من الضرر في كل من الضرر في كل من
والجور والاضيق والاربع والايه في كل من في كل من الضرر في كل من الضرر في كل من الضرر في كل من
وهما صواب في كل من في كل من الضرر في كل من الضرر في كل من الضرر في كل من الضرر في كل من

...

[illegible]

بالعدم عبارة في عبارة متناهية مسئلة اذا اشتركت في انما القسم لاط
كانت تحت الملكية واما ما قسمته انما فيها فلهذا خرج القسم على ما قيل
بالمطل وان لم يكن لها البنية على ملكيتها لما في هذا فخرنا القسم فقلت
الشيء في ملك الدولة لا يقسم وقال في ملك الدولة لا يقسم وبعد الحق في الشرائع
بمنسب بعض النظم الى عامة من فخر في تكرار في بعض النظم فقلت
ونزول الدولة في ضرورة ان اليدارة الملك شرعا بموجب اليد فقلت
الملك الذي هو ضرورة فخر ايضا عنه والقسم في باقية في فخر
مطلبة الدولة والحقام القسم اذا كان شرعا وليس فرق الصلح بين القسم وفخر
من الحكم التي لا يمكن في جواز ترتيبها بموجب اليد الدولة ان القسم من انما
انما في حكمه بالملك مع وجه يطبق فخره لوجه ولكنه قد يرد في ضرورة
قسمه انما ليس بالقسم فخره ووجهه الذي لا يثبت القسم انما كان
في بالملكية فخر اليد مع ما حاله فخره في امره ثم انما احد وجهه بالملك
فخره احد انما في فخره فخره في انما في القسم من انما في فخره فخره
في فخره جاز انما بموجب اليد عدم كذا في موازين الحكومة وفخره فخره
علا مسئلة اذا اوصى احد شركين بدولة فخره فخره فخره فخره
افرى مع القسم او المعدل او القوم فخره فخره فخره فخره فخره
وفاصل الحكم في انما اوصى احد الشركين مع صاحبه الفخر في القسم فخره فخره

من جهة فخر في طمع دونه وانما هو المراد بالركب هو الذي كان متعلقا بالقرى
والاشبهه في التقدير والتقديم لما قلنا قوله لا يصدق بالعقد وسواء قلنا
بذلك وان كان متعلقا بالدعوى فليس القضية حيث ان القضية انما هي في الدار
الغير المتصلة بالعقد وانما هي في المسبب التي توجب في الخارج اذا وجدت سببا
ولا توجب مع عدم وجودها لانها قد توجب حقيقة وقد توجب ناسية ثم انما يصح
الاسباب المحضة لها بالعقد وانما في البيع وغيره من العقود والاشياء
على كون عبارة عن الدار من احد العقد والاشياء لا من بعضها والدار بين
حقيقة القضية ليس بالندب السام للدار والدار بالمسبب ذلك وكيف كان فان
ان القضية عبارة عن نفس الدار الذي يوجب في الدار السبب فيصير
معناها وتوابعها لا يصدق مع كونه نفس التقدير والتقديم متعلقا بدونه وان
اللفظ فيها لكونها مما يقتضيه العقد والدعوى انما هي لغة لا لغة واقعا وانما
عدم حصول القضية والافراز والكون من جهة عقده اللفظ في التقدير الدار
الدعوى في نفس القضية والافراز يكون حقا متعلقا بقوله لا يصدق والافراز
لما قلناه لا يصدق ان اقام مع اللفظ في التقدير والتقديم البينة فدون ان لم
البينة فالدعوى ان مع صاحب العين على البيت وذلك لما تقدم بالدعوى عليه من ان
المستفيد من اداء البينة ان البينة المستوفى اليه المكمل اليه من غير ادعاء البينة
وبدالة اخرى يستفاد منه بما قد استوفى البينة واليمين وان البينة واليمين على

والبرهان على النفي وقد تقدم ايضا ان البرهان لا يبين نفي العلم انا برهان خالفه المفسر
على اليقين وليس المورد له كما لو قيل الدلالة صريح الحق فلا يلتزم بان من فقدان اليقين لا يثبت
اليقين من صاحب كذا وعلى منكر العلم لا يلزم دوافع مع ذلك ليس معنى نفي كذا من صاحب كذا
لا مع الشريك اليقين مع نفيه بل وان كان مقتضى خبره غير مبرهن بل لا يثبت له علمه اذ كان
مقتضى انفسه ايضا في قول دعوى العلم لدفع دعواه لانها لا ترجع حق اليقين الشريك
او قول المبرهن كونه علم فربما لم يرد البرهان على الخطا لا يقتضيه فلا يرجع اليقين عليه
الدفع دعوى انك علمت بان الخطا الذي وقع ما خرج من غير انطوائه المقتضى عدم سماع دعواه مطلقا
بدون اليقين كما معنى عدم اقتضاها فيما تقدم دعوى العلم بضمه مع الشريك مع ان
فيما في دعواه الشريك معها والحكم على نفيها البرهان دعوى العلم بضمه مع الشريك لا يلزم
لدعوى المقتضى مع الشريك ما وجه كون مبرهنه خبره في دفع قول المقتضى مع الشريك والبرهان
المبرهن عليه الادعاء دعوى علمه في ذلك وبدون كون دعوى كبره عن مبرهنه خبره في دفع قول
مبرهنه مع اليقين التي كبره قلت لا يحكم عليك لولا دعوى الشريك بخلاف مقتضى القسمة وان
على جان حقه خبره اذ كان لا ينصف فقد على الشك فلا يثبت ان خبره الدعوى كون
مربطه به كذا مع نحو ادعاء مبرهنه كذا دعوى عليه لولا ان خبره البرهان مع خبره مع كذا
مع المبرهن في ذلك حيث انه لا يمكن ان يثبت عدم دعوى المبرهن عليه خبره الدعوى مبرهنه في
كون المبرهن مبرهنه مع نحو خبره في دفع قول المبرهن مع المبرهن مع الخطا مع عدم
البرهان في ذلك خبره مفسر في حق من الفرق بين التامين والحكمة دعوى عدم كون الشريك

ثم انه قد فرق في جواز القصة بين كون المالك للرجوع الى صاحب المالك من حيث انه لو كان
 اما المالك في ذاته من حيث انه لو كان يملك المالك من غير رجوع الى صاحب المالك من حيث انه لو كان
 من حيث انه لو كان يملك المالك من غير رجوع الى صاحب المالك من حيث انه لو كان
 جواز الدليل وكيفية التقيد لم يمتدح على مستند من حيث انه لو كان يملك المالك من حيث انه لو كان
 الولدية لدان او المالك للرجوع الى صاحب المالك من حيث انه لو كان يملك المالك من حيث انه لو كان
 الرجوع الى صاحب المالك من حيث انه لو كان يملك المالك من حيث انه لو كان يملك المالك من حيث انه لو كان
 في معنى ما يدل عليه ثم انما لم يمتدح الاستيفاء من حيث انه لو كان يملك المالك من حيث انه لو كان
 من اوله القصة ثم انما لم يمتدح الاستيفاء من حيث انه لو كان يملك المالك من حيث انه لو كان
 زوقت الاستيفاء عليه في غير تقديره وتزويدها له فيكون له في معنى غير القصة وذلك
 في معنى المقتضى والعلامة وولده وجازة على ما كان من المقتضى الى القصة وفيها ما كان في معنى
 والقدس وغيره مما لا يقدح في الاول اقرى لعدم ما اليد اخذت حتى تزدى ولا يمتدح
 سوى ما قيل انه امانة شرعية في غيره لا يمتدح الاستيفاء من حيث انه لو كان يملك المالك من حيث انه لو كان
 ما من في اخذها والذين الشرعية لا يستعقب ضاوانا من حيث انه لو كان يملك المالك من حيث انه لو كان
 ترى ان لم يظهر في معنى اوله القصة ان ايت رجوع القصة ايتا على ما كان في معنى القصة
 ضرورة ان مجرد حوز استيفاء الدين من والذين في اخذها كذا في معنى القصة فيكون
 يجب اخذ المالك المبرور والشرعية فيه كما لا يمتدح الرجوع في القصة مع ثبوت القصة والمجمل
 اثبات ليس المبرور والذين في اخذها واستيفاء الدين من وذا يستلزم ان الشرعية
 اية

خطه
 هذا كما يظهر ويكتفي بالتحال في ان القصة من الدين براتع بين المالك والرجوع الى صاحب المالك من حيث انه لو كان
 فلهذا خطه المالك المالك من حيث انه لو كان يملك المالك من حيث انه لو كان يملك المالك من حيث انه لو كان
 لان المالك من المالك من حيث انه لو كان يملك المالك من حيث انه لو كان يملك المالك من حيث انه لو كان
 المالك من المالك من حيث انه لو كان يملك المالك من حيث انه لو كان يملك المالك من حيث انه لو كان
 غير القصة من المالك من حيث انه لو كان يملك المالك من حيث انه لو كان يملك المالك من حيث انه لو كان
 لا يخرج فيه من حيث انه لو كان يملك المالك من حيث انه لو كان يملك المالك من حيث انه لو كان
 بالنسبة الى القصة من حيث انه لو كان يملك المالك من حيث انه لو كان يملك المالك من حيث انه لو كان
 في المالك من حيث انه لو كان يملك المالك من حيث انه لو كان يملك المالك من حيث انه لو كان
 يملك ما لا يقتضي بل ان ادعى ولا يقتضي ان يرضى من حيث انه لو كان يملك المالك من حيث انه لو كان
 الى حركتها حيث ان القصة في المسئلة رواية من غير حوز من حيث انه لو كان يملك المالك من حيث انه لو كان
 مبرور ودرهم كس في القصة منهم فلهذا خطه المالك من حيث انه لو كان يملك المالك من حيث انه لو كان
 واحد منهم يملك ما لا يقتضي بل ان ادعى ولا يقتضي ان يرضى من حيث انه لو كان يملك المالك من حيث انه لو كان
 عدم التمسك بالدين وعدم الزامه لولا اذ اخذها فلهذا خطه المالك من حيث انه لو كان يملك المالك من حيث انه لو كان
 بحيث يصح الزامه من مجرد حوز المالك فلهذا خطه المالك من حيث انه لو كان يملك المالك من حيث انه لو كان
 عليه وجع فلهذا خطه المالك من حيث انه لو كان يملك المالك من حيث انه لو كان يملك المالك من حيث انه لو كان
 اليد المارة شرعية في المالك واما المالك في اية المالك من حيث انه لو كان يملك المالك من حيث انه لو كان
 اليد المارة المستندة والذات في المطالب من حيث انه لو كان يملك المالك من حيث انه لو كان

وذلك لمدى ظهوره في مورد كونه المالك من حيث انه لو كان يملك المالك من حيث انه لو كان
 شرعية في المالك من حيث انه لو كان يملك المالك من حيث انه لو كان يملك المالك من حيث انه لو كان
 ولا يمتدح في تحقيق ذلك لشخصه نسبة الى ما يمتدح في تحقيقه ثم لو حلت الرواية في اذنا
 كونه المالك من حيث انه لو كان يملك المالك من حيث انه لو كان يملك المالك من حيث انه لو كان
 عليهم او من وجه المالك من حيث انه لو كان يملك المالك من حيث انه لو كان يملك المالك من حيث انه لو كان
 الرواية ولقد في المسئلة الدان ليس كذلك لظهور السؤال في غير ما كان في معنى القصة
 من ان مجرد حوز المالك من حيث انه لو كان يملك المالك من حيث انه لو كان يملك المالك من حيث انه لو كان
 حكم القصة على كونه المالك من حيث انه لو كان يملك المالك من حيث انه لو كان يملك المالك من حيث انه لو كان
 المطلق والعدم وعدم الاختصاص بصورة الدين في المالك من حيث انه لو كان يملك المالك من حيث انه لو كان
 وان لم يسلم الدين في تحقيقه كما لو فرض حوز العشرة على نحو الدائرة فلهذا خطه المالك من حيث انه لو كان
 الكثير قريبا مما لا يمتدح في تحقيقه من الدين فان القصة عدم ثبوت اليد المارة على ما
 وحده الاقرب الى الدان الظاهر في السؤال كذا في الكثير الذي يكون في وسطه
 الى جميع على نحو واحد فلهذا خطه المالك من حيث انه لو كان يملك المالك من حيث انه لو كان
 كون احد ان كونه المالك من حيث انه لو كان يملك المالك من حيث انه لو كان يملك المالك من حيث انه لو كان
 منهم كون مده ثمانية كما بينا ان كونه المالك من حيث انه لو كان يملك المالك من حيث انه لو كان
 على جميع بانها والدين البعض قد اذا كان الظاهر في السؤال في الرواية من
 برت اليد المارة في الخوان في فرض الصالح للدلالة على العقد والتمتع والدين

جوى
 هذا خطه المالك من حيث انه لو كان يملك المالك من حيث انه لو كان يملك المالك من حيث انه لو كان
 مستندة في معنى اليد والظاهر في المسئلة الدان فلهذا خطه المالك من حيث انه لو كان يملك المالك من حيث انه لو كان
 في القصة ترك الاختصاص فيها الى معنى عدم ظهور ما في ثبوت اليد المارة منهم على نحو القصة
 مستند واما الدان في رواية مصدر القصة في مسئلة القصة وفي معنى القصة على ما كان
 حيث ان الرواية استدلال على كون القصة في معنى القصة ان ابن مبرور وغيره ان علة القصة
 بجميع القصة ولم يرد له من يملك المالك من حيث انه لو كان يملك المالك من حيث انه لو كان
 ان القصة يقول على انما بر عبد الفلح من حيث انه لو كان يملك المالك من حيث انه لو كان
 القصة من حيث انه لو كان يملك المالك من حيث انه لو كان يملك المالك من حيث انه لو كان
 وعلة الدان استدلال على ذلك باقصة في فضل المالك اذا اوضح فيه عليه ولقد في مسئلة
 ليس وغير ذلك من القصة المستندة في المالك وذلك كما بين في معنى القصة ان القصة
 ان يصدر من حيث انه لو كان يملك المالك من حيث انه لو كان يملك المالك من حيث انه لو كان
 القصة من القصة الدان راجعة الى القصة المستندة في القصة المستندة في القصة المستندة في القصة
 ترقيتها الى القصة المستندة في القصة المستندة في القصة المستندة في القصة المستندة في القصة
 وقع خطه في القصة المستندة في القصة المستندة في القصة المستندة في القصة المستندة في القصة
 القصة في القصة المستندة في القصة المستندة في القصة المستندة في القصة المستندة في القصة
 وكذا في معنى القصة المستندة في القصة المستندة في القصة المستندة في القصة المستندة في القصة

لم يكد قد قلت وليت تسمى بالفرق بين القدم وبين العربي في الميت التي قدمت فيها فربما
 انما يتبع العربي ولم يكن العربي من امة البنية عامة بل قد بان ان الزمان في نفسه اذ العربي
 انما يربى في البنية الراجحة او في فرع اسم بالقرعة فلهذا لم يمتد عدو صلات مع غيره الصفا
 لم يمتد صفا اقربا او ابنا ثم لم يمتد الميراث في الغالب بينه اقربا او ابنا ثم لم يمتد
 عانة كالحال في لزوم ايقاف العربي واخرجه اليهم كذلك ما نقل بان الزمان في
 نفسه العربي انما يربى في صفة سماوية او مدنية لا يربى في صفة لان ثم لم يمتد صفا
 عدم صلات او اقربا وكذا كان العصور والاصح منها بان ان صلاتها ما يكون
 كصفت النكاح لمدد صفة نظارة في ضم ذلك الدان مستقاة من الاجازات انما كانت
 في ذى البنية الراجحة او في فرع اسم بالقرعة انما يربى في صفة صفة صفة
 ان صفة لان ذلك تتبع بالعين الذي لم يمتد لغيره او لولد غيره في صفة ذلك
 الميراث وكذا في صفة ان صفة ذلك صفة في صفة صفة وكذا في صفة
 من غير الصفة بصفة اول في الصفة صفة كروا في صفة ويتم من صفة اول
 في الصفة بصفة اول في صفة صفة اول في صفة صفة كروا في صفة ويتم من صفة اول
 روايتي بن ماركان ليس بعيدا او عادل في الدواعي وعلقت في فرع اسم بالقرعة
 في صفة صفة لان ذلك لان صفة بن من صفة صفة صفة صفة صفة صفة صفة
 المدد من الصفة صفة وطرح الامر او في المدد من صفة صفة صفة صفة صفة صفة
 فمدد من صفة صفة اول في صفة صفة صفة صفة صفة صفة صفة صفة صفة صفة

فصل

فيقيد بأحد ما في تناقضه فيقتضيه ان التصفية لا يمكن من فعلها او كونها والادف جعلت
وكتفوا في جميع المجموع الحاصل او اذا وقع من كل بيت من بيتي اربعة وكنت من البيت
يكنم بالتصفية والادف جعلت من كل بيت اربعة فقولوا الصورة الاربعة وجرادها
ثم يخرج لعدد بيتي فيظهر انها ما كونها في الصورة الثالثة فقد خطوت وادفيتها كانت
الادف لا تعرف ولا كيف انه تحقق التعارض بين الاربعة وبين كونها في البيتين اربعة من بيتي في البيت
في كونها منها في البيت اربعة واما قد تترجم من قوله الله في آية انك انك لا تعرف
ففي قوله الله الاول فلهذا قد وقع بين البيتين في قوله الله في آية انك انك لا تعرف
فترجع ان الكثرة التي تمنع من الدخالت هي الكثرة في الزائد في العدد المبني في البيت
لما صحت بما لا يقع وفي العلم ان الله في الاربعة من الاربعة من البيتين انما هي مأخوذة من نفس
البيت لخطوتها في البيت ثم انهم ذكروا انه لا يحقق التعارض بين الاربعة وبين كونها في البيت
وعليه بعضهم بعدم صدق اسم البنية في الاربعة من البيتين فلهذا يترجم في البيت
فليس يمكن من عدم صدق البنية عليها بمعنى ان البنية عبارة عن الاربعة من البيت
والاربعة من البيت انما هي شرط في القول وقوله لا يمكن البنية شرط في شرطها في البيت
انه صريح بشارة الواحد في التصفية في البيت الواحد في الاربعة من البيت ان البنية هي
عديده فكل الاربعة من البيت مما كونها الاربعة من البيت اربعة من البيتين في البيت
الواحد منها البيت واما في قوله الله انما اتفق بينكم في البيت والادف
فترجم البنية في البيت فترجم ان المستفاد من قوله الله انما اتفق بينكم في البيت

فهو المتعارف من ان السبب الذي يمرض فيه والد من غير انما ثبت حرامه والحق في الطب انما
في ذلك الزمان من اعترفت فيه لذلك لم يمرض فيه فيجب استدلاله قلت فيقول
ان التعديل المذكور انما يجب فيتحقق خصوص اذا كان احد البينين شهدت بالملك
الحق والآخر شهدت بتركه من زبادة الشبهة على ان سيد كان في السابق ولا ريب في ان
كل من اتفق فيه باطله يتم باذا شهدت احدهما بالملك في الكتاب والآخر بالملك في خصوص
السبب والآخر بتركه في وجهه على خصوص الصورة الله في الوجود في وجهه في وجهه في وجهه
فيمن الصورة من البينين شهدوا ان سبب المرض في الملك في الكتاب بتركه في
البينة التي بعده في مرضي كيف وكرهت البينة القائمة على الملك في القديم وهذا في مرضي
في اثبات المرضي المذكور ففقد على اذا كانت على خلافه في بينة تشهد بالملك في القديم
وهذا في بينة على ان لا يثبت انتم في بينة افراد الله فيكم كذا بالملك في القديم وركب
جميع الكتاب الملكية في الكتاب في كتاب وركب كذا بالملك في الكتاب في القديم ان الكتاب
ليس مع موازين القضاة والحق ان الملك في الصورة في في مرضي البينة على الملك في القديم
لا يثبت بحكم الملكية في بينة في بينة وان يكم بالملكة في القديم وذلك تقدم اليه في الكتاب
وكرهت لمداخلة من البينين شهدت احدهما بالملك في القديم مع انما كان في
نحوه في بينة الى الكتاب في قوله لا يمرض في بينة ام لا والآخر شهدت بالملك في القديم
والملك الذي ياتي في بينة في اذ كان في ذلك في بينة في القديم وكذا في بينة في
في القديم صدرت من ان في الصورة مع صورة من مرض البينين في بينة في بينة في بينة

[illegible]

2

بالاقرار لغيره لا يكتفى بغيره لادارة الدار والدار معترف بان الاقرار الذي
 استكن وحققت له المقر يتحقق ما اذا وادعاه ملك عليه وكنت له لثقة بان العين المرددة
 كما ينبغي فيثبت بغيره من الذي انقضت المقر على المالك لغيره ما اذا وادعاه بغيره من
 حصة قد بقي ملك له اذا وادعاه فيكون له الدار انما لم يعرف ان بني كذا لم يمت من الدار
 وان التفت غير مستند الى المقر من غير دليل وشاهد التفت اليه في نظره راجع اليهم
 المقر من غير حصة او الدار انما يكتفى من كذا ثم انظر من تيقن التفت في جوابه ان
 المقر لم يخطأ الحكم بغيره من غير حصة منه لانه خرجت من ملك المقر ولم تخرج في ملك
 المقر ووجه فلو دام المديونية ولو تارة وعينا على انها لا تصح بها له انا اذا لم يمت لم
 يمت فلو تفت اليه ثم حكى عن القواعد اجابته فيها بغير حصة ولديت لعدم التفت
 لغيره فقال بغيره ذلك وهو بعيد لكونه في يد تفت يدك ملكه ان اليد بقراره
 بان ما فيها لغيره كغير اليد المرددة فلو عرفت عرفا في حكم الدم فلو حكم له ما شهد له
 ان من بان اليد امكن المارة على وجوده من لذيها منية الى العين لادانها كما
 في حصر الملكية والذمى فلو ان اليد من نفسه وانتم ليس هو كغير الملكية فغيرها
 من نفسه لا يمتزج كغير اليد عادية وغير حصة لاجل كونه في عاقبة او امانة
 ونحوه ووجه فليست اليد المرددة فلو راسا بمجرور في الملكية فليست المسئلة
 من جزئيات المسئلة المدعى من غير حصة اليد الغير المدونة كونه عادية
 كغيره في حكم الدم والمردود انه لا يفر من ذمها عن نفسه الذم المرددة الملكية بذا ولكن
 لا يمتزج

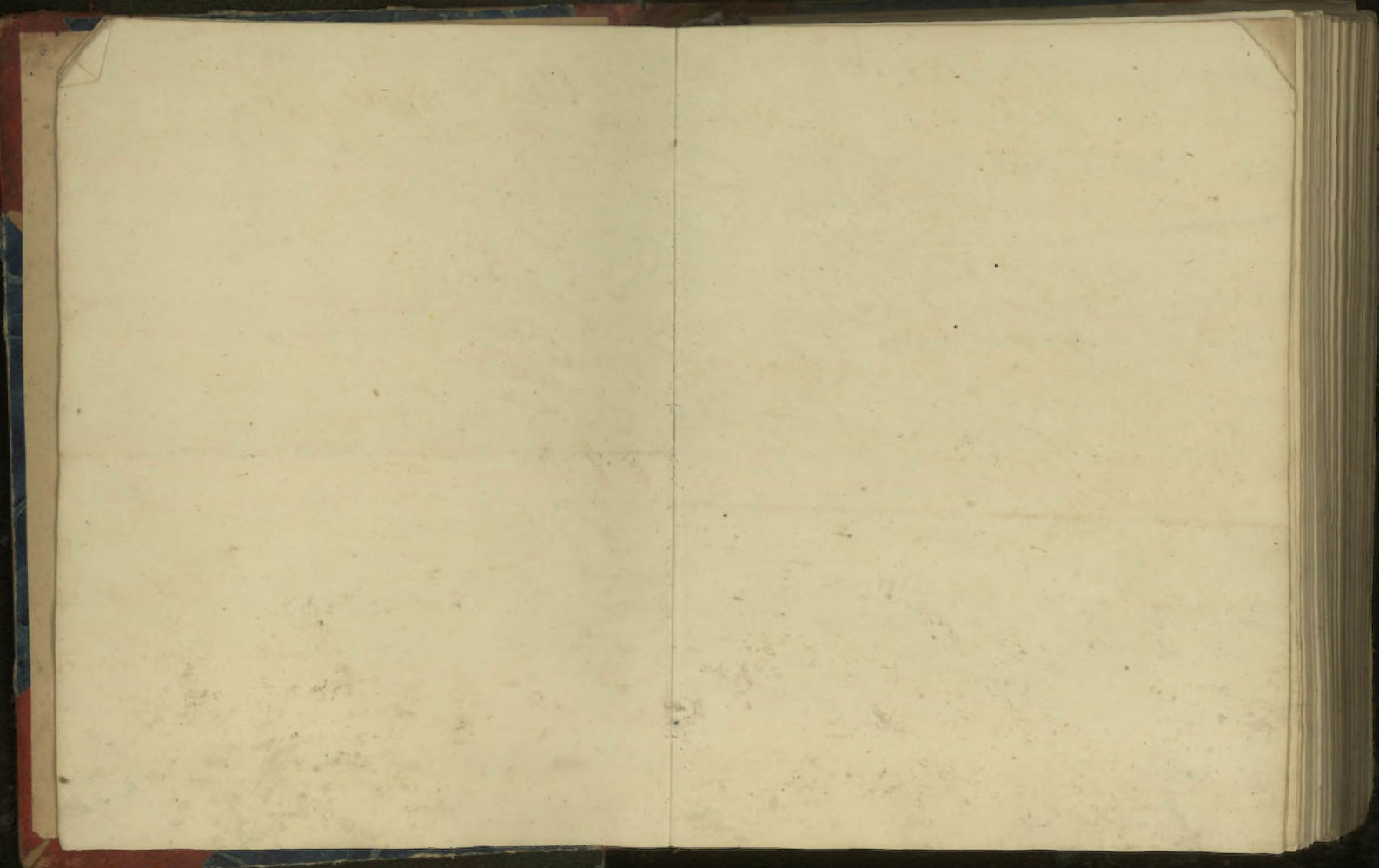
التي هي عليك ان مع حال كون اليد حصة في حصة الدار او العارية او غيرها لا يمتزج الذم
 اصله بذا كما يمتزج في حصة القطع بغيره او اليد او العارية او غيرها واما حال حصة في حصة
 الملكية التي تفت اليها من نفسه فلو لم يمت من كذا يمتزج من كذا في الدار من غير حصة
 المسئلة ومن من كذا في المقام من جزئيات المسئلة كذا في اليد الدار من غير حصة
 فيبقى عدم الدار راجع في المسئلة ولو كانت حصة في جميع حصة ولكنه لا يمتزج في
 حصة حصة واما الدار من اليد الدار كانت مسئلة المدعى من غير حصة في حصة القادة
 فلو يمتزج او حصة منها مع مورو العين وهو اذا كانت العين في يد حصة وغيره وادعاه
 ذمى الدار ملكيتها مع عدم العارية من الباقي ان يدعاه في المسئلة الدار
 اكبر التي قد عرفت قصيرا من اعادة حكم غير حصة العارية ثم انه يمتزج في كذا بغيره كذا في
 في المقر الى قيام حصة لانه اقر لثباته وبطلان اياه فلو لم يمت وادعاه بغيره بان الاقرار
 لغيره انما يكون مستندا في نفسه عن نفسه واذا كان من كذا في حصة بوجوب الطلقة لنية
 الى ذلك وادعاه لغيره الطلقة بنية الى ملكه الغير المقر الدار من غير حصة فلو كذا في
 اليد من ان مجرد نفي الملكية لا يقتضي حصة اليد وعدم حصةها لانه انما يمتزج المارة في كون
 الاستبداد منه ما في اليد والضرر فيه بمجرور في جميع الزم كغيره في الملكية فلو حصة او امانة
 المسئلة التامة لادعاه في حصة في يدان واما منية انما كانت في حصة اس فليكن من
 التفت والركن ان لا يمتزج من البنية وكذا لست له بالملك اس لان طر اليد الدار
 الملك فلو يمتزج بالتمتع في الترافع وفي الحال ولعل الدار القبول فلو كذا

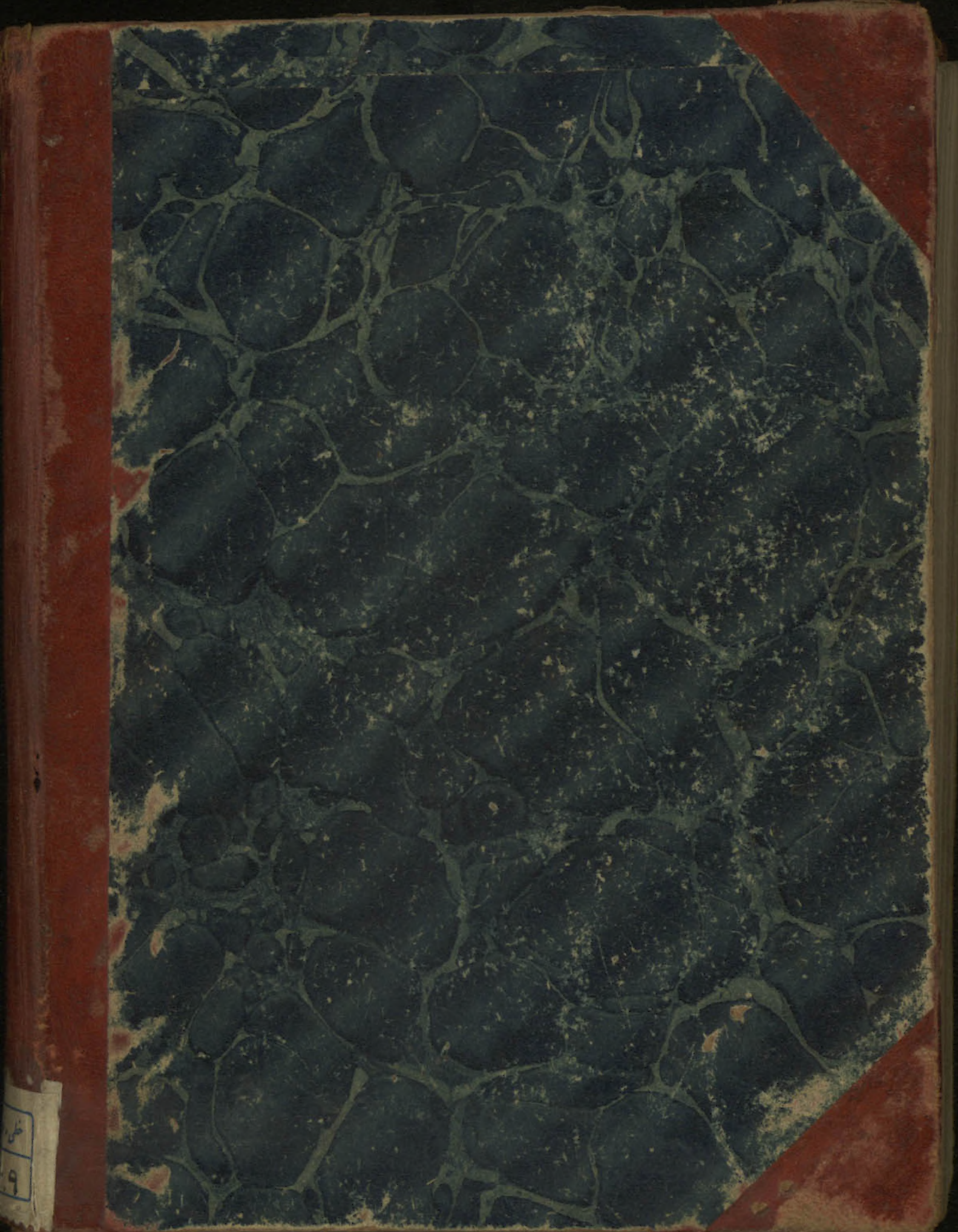
الفرق بين المسئلة والقبول هو في الجواب لادارة البيت وادارة المصروف في حصة المسئلة
 البنية القائمة على الملك فلو وادعاه من لغيره العين المارة بنية القادة على
 في اسلاف الدار فلو كان في حصة الترافع وادعاه في حكم الملكية لادعاه ولو لم
 يتيمتع فلو كان في حصة الترافع وادعاه في حصة المسئلة ان البنية القائمة على الملك
 في الدار اس اليد



مدرسه علمیه عالییه
کتابخانه
تاریخ
تألیف
تصحیح
تأیید







خطی

۹